# إستراتيجية التكامل بين أدوات السياسة المالية والنقدية في علاج مشكلة الركود التضخمي بالاقتصاد المصري

# The strategy of integration between fiscal and monetary policy tools in Treating the problem of Stagflation in the Egyptian economy

**د/ محمود رجب محمود محمد حسن**

**مدرس بقسم المالية العامة**

**كلية التجارة – جامعة الإسكندرية**

**ملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلي تحليل وشرح ظاهرة الركود التضخمي من وجهة نظر المدارس الفكرية المختلفة وأسباب نشأتها وآثارها الاقتصادية مع التركيز علي الاقتصاد المصري وأهمية التكامل بين أدوات السياسات المالية والنقدية في علاج هذه المشكلة، وقد توصلت الدراسة إلي أن التحيز لأي من السياسة المالية أو السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ليس له ما يبرره، حيث أن استخدام إحداهما بمفردها لا يغني عن ضرورة استخدام الأخرى، فكلاهما لا تقل أهمية عن الأخرى في العمل علي الخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويلاحظ أن فعالية أي من السياستين المالية أو النقدية يتوقف علي دعم كل منهما الأخرى، فيتعين الاستفادة بالمزايا النسبية لكلا السياستين، ومحاولة تحديد توليفة منهما مما يساعد علي تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية:**

الكساد التضخمي ، الأزمات الاقتصادية ، الاستقرار الاقتصادي ، منحني فيلبس ، الركود التضخمي.

## Abstract:

This study aimed to analyze and explain the Phenomenon of stagflation from the point of view of schools of thought and the reasons for its emergence and its economic effects with a focus on the Egyptian economy and the importance of integration between Fiscal and monetary policy tools in Treating this problem The study indicated that the bias of any of the Fiscal policy or monetary policy in achieving economic stability is not justified, as the use of ,One alone does not replace the need to use the other, as both are equally important at work To get out of economic crises and achieve economic stability, It is noted that the effectiveness of any of the Fiscal or monetary policies depend on each other's support, so the comparative advantages of both should be utilized The two policies, and try to identify a combination of them that helps achieve stability and economic growth.

**Keywords:**

Stagflation, Economic stability, Economic crises,Unemployment, Inflation, Financial policies, Monetary policies.

## مقدمة:

يعد الركود التضخمي من أصعب المشكلات التي تواجه العديد من الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء، وغالبا ما تكون الدول النامية هي الأقل مقدرة علي الخروج من دائرة هذا الركود،وقد ظهرت هذه المشكلة في بداية السبعينات بالدول المتقدمة وعرفت في الأدبيات الاقتصادية بظاهرة الركود التضخمي (Stagflation) ، حيث شهدت الاقتصاديات المتقدمة في تلك الحقبة تدهوراً واضحاً في معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة في معدلات البطالة ، مصحوبة بمعدلات مرتفعة من التضخم، ومنذ ذلك الوقت دخلت النظرية الاقتصادية في أزمة شديدة تمثلت في انهيار الثقة في صحة ما ساد من معتقدات ومقومات اقتصادية[١].

وهكذا احتلت ظاهرة الركود التضخمي أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي بحيث كانت وما زالت علي قمة قضايا الجدل الكبرى التي أثارها الاقتصاديون في الدول الرأسمالية المتقدمة وذلك للوقوف علي أسباب تلك الظاهرة الفريدة، حيث ساد صراع فكري حاد بين مختلف المدارس والتيارات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة وتمخض عن ذلك العديد من النظريات والاجتهادات الفكرية التي قدمت تفسيرات مختلفة لهذه الظاهرة، إلا أنه أياً من تلك المدارس لم تتوصل إلي سبب أو تفسير واضح ومقنع لتلك الظاهرة ، والدليل علي ذلك أن هذه الظاهرة ما زالت تطفو علي السطح من حين لأخر وامتدت إلي معظم الدول النامية ومنها مصر في الوقت الراهن.

وتهدف هذه الدراسة إلي التعرف علي الركود التضخمي وأسبابه وطرق علاجه في النظرية الاقتصادية ، والتعرض لهذه المشكلة في مصر مع محاولة توضيح دور التكامل بين أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية في علاج هذه المشكلة.

---

[١] - محمد خليل البحيصي ، ظاهرة الركود التضخمي في الدول المتقدمة بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، غزة ، ٢٠١٨ ، ص: ٢.

## مشكلة الدراسة:

يعبر مصطلح الركود التضخمي عن حالة من ارتفاع معدلات التضخم يصاحبه حالة ركود في النشاط الاقتصادي مع ارتفاع معدلات البطالة، فعندما تزداد البطالة بشكل مطرد في الوقت الذي يستمر فيه ارتفاع الأسعار يكون من الصعب إحداث التوظف الكامل واستقرار الأسعار.

وعلي ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي وهو ما هي الأسباب الحقيقية لظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد القومي؟ ويتفرع من هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما هي أسباب نشأة هذه الظاهرة وفقاً للنظريات الاقتصادية المختلفة التي ناقشت هذه النظرية.

٢- ما هي أسباب فشل السياسات الاقتصادية المتبعة في التغلب علي ظاهرة الركود التضخمي في الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة ، وما هي الآثار المترتبة عليها.

٣- ما هي السياسات والاتجاهات الحديثة الملائمة لعلاج هذه الظاهرة في الدول النامية بصفة عامة وفي الاقتصاد المصري بصفة خاصة.

## أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في النقاط التالية.

١- دراسة ظاهرة الركود التضخمي والآثار الاقتصادية المترتبة عليها وسياسات علاجها.

٢- التعرف علي أسباب حدوث ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري وتقدير حجمها وتطورها من خلال بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي.

٣- محاولة التوصل إلي سياسات ملائمة لعلاج هذه الظاهرة تتناسب مع ظروف الاقتصاد المصري.

## أهمية الدراسة:

إن ظاهرة الركود التضخمي وما تتضمنه من خلافات واسعة علي المستوي الأكاديمي من حيث مسبباتها، وما تطرحه من أعباء من حيث الآثار السلبية المترتبة عليها، تستحق المزيد من البحث بهدف الوصول إلي صيغة محددة حول مسبباتها وكيفية علاجها وعلي ذلك تتمثل أهمية الدراسة في الأتي:

١- دراسة وتحليل النظريات والسياسات والاتجاهات الحديثة في علاج ظاهرة الركود التضخمي في الدول النامية.

٢- حسم الجدل القائم بين وجهات نظر مختلف مدارس الفكر الاقتصادي حول ظاهرة الركود التضخمي، وتوضيح أهم الآثار السلبية المترتبة عليها.

٣- التعرف علي أسباب فشل السياسات الاقتصادية المتبعة في الاقتصاد المصري للقضاء علي هذه الظاهرة من التكامل والتنسيق بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية ومحاولة رسم سياسات وحلول مبتكرة لعلاج هذه الظاهرة.

## فروض الدراسة:

تقوم الدراسة علي الفروض التالية

١- ضعف فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة في علاج ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري حيث أنها لا تعالج الأسباب الأكثر تأثيرا في نشأة وتطور هذه الظاهرة.

٢- إن غياب التنسيق والتكامل بين أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية يؤدي إلي ضعف قدرة الحكومة علي معالجة مشكلة الركود التضخمي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

## حدود الدراسة:

بالنسبة للحدود المكانية: اهتمت هذه الدراسة بظاهرة الركود التضخمي في مصر باعتبارها من أكثر البلدان النامية الأكثر وضوحاً في تفسير هذه الظاهرة.

بالنسبة للحدود الزمنية: تمت دراسة هذه الظاهرة خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلي ٢٠٢٢ وبذلك فإن الدراسة تغطي الفترة قبل وبعد ثورة يوليو ٢٠١١

**منهج الدراسة:**

اعتمدت الدراسة علي المنهج التحليلي الاستقرائي والاستنباطي في دراسة وتحليل ظاهرة الركود التضخمي وتحليل أسبابها ونتائجها في الاقتصاد المصري وفي تحديد العوامل المفسرة للظاهرة والآثار السلبية لها وأسباب فشل السياسات الاقتصادية المتبعة في علاجها.

وتمثلت مصادر البيانات في النشرات والتقارير الرسمية الصادرة عن وزارة المالية ، والبنك المركزي ، ووزارة التخطيط ، وبيانات البنك الدولي عن مصر ، وبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بالإضافة إلي الدراسات السابقة في هذا المجال.

**خطة الدراسة:**

تم تقسيم الدراسة إلي مبحثين:

المبحث الأول: الركود التضخمي والنظريات الاقتصادية المفسرة لنشأته.

المبحث الثاني: الركود التضخمي في الاقتصاد المصري والسياسات الاقتصادية الملائمة لعلاجه.

## المبحث الأول

## الركود التضخمي والنظريات الاقتصادية المفسرة لنشأته

**تمهيد:**

أوضح العالم فيلبس من خلال دراسة تطبيقية عن الاقتصاد الإنجليزي عام ١٩٥٨ أن الأجور ترتفع بشكل واضح مع انخفاض معدلات البطالة وعندما ترتفع معدلات البطالة تنخفض الأجور ، وتوصل إلي نتيجة أن هناك علاقة عكسية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة.

ويعود تفسير منحني فيلبس Philips Curve إلي أنه عند زيادة مستوي الطلب الكلي في اقتصاد ما فإن المؤسسات تسعي إلي زيادة إنتاجها من خلال توظيف المزيد من العمالة وإغرائهم بأجور مرتفعة مما يؤدي إلي الاقتراب من مستوي التوظف الكامل وارتفاع مستوي الأسعار نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة الأجور وبالتالي ظهور التضخم مع انخفاض معدلات البطالة[٢].

وبذلك فإنه وفقاً لمنحنى فيلبس ظاهرتي الكساد والتضخم هما ظاهرتان مانعتان بالتبادل Mutually Exclusive وخلال فترة الخمسينات حدث تناقض في الدول المتقدمة حيث ظهر ما يعرف بظاهرة الركود التضخمي Stagflation أي الحالة التي يزداد فيها معدل التضخم في نفس الوقت الذي تتباطأ فيه معدلات النمو الاقتصادي مع استمرار زيادة معدلات البطالة ، مما سبب اضطراباً لدي مصممي السياسات المالية حيث أن المحاولات الهادفة لتخفيض معدلات التضخم قد تكون سبباً في رفع معدلات البطالة أو العكس[٣].

ويتناول هذا المبحث مفهوم التضخم والآثار المترتبة عليه ومفهوم الكساد والآثار المترتبة عليه ثم مفهوم الركود التضخمي ، والنظريات الاقتصادية المختلفة في تفسير أسبابه ، ومدي فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة في علاج هذه الظاهرة.

## أولاً: مفهوم التضخم Inflation.

يعتبر التضخم من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والمتقدمة علي السواء ، ومن الصعب تحديد مفهوم محدد وواضح للتضخم نظراً لاختلاف أسبابه والعوامل المؤدية إليه[٤]، فوفقاً للنظرية الكمية التضخم هو كل زيادة ما في كمية النقود المتداولة تؤدى إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وهناك اتجاه آخر يعرف التضخم بأنه زيادة

---

[٢] - حامد عبدالمجيد دراز، سميرة أيوب ، السياسات المالية، دار فاروس العلمية، الاسكندرية،٢٠١٦، ص: ٣٢٤.

[3] - Edward Nelson< Kalin Nikolov, Bank of England Working Paper (Report),2002, p:9.

[٤] - رمضان مقلد ، أسامة الفيل ، النظرية الاقتصادية الكلية ، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٢٠، ص:٢٩٨-٣٠٠

الطلب النقدي على السلع بالنسبة للمعروض منها مما يؤدى إلى ارتفاع الأسعار ويشترط في هذا الاتجاه أن يكون ارتفاع الأسعار فجائياً وغير متوقع حتى يكون تضخم.

وعلى ذلك فإن التضخم يتضمن الأفكار الرئيسية التالية:

أ- الزيادة في الكمية المعروضة من النقود بالنسبة لكمية السلع والخدمات مما يؤدى إلى ارتفاع مستويات الأسعار.

ب- في ظل التضخم لا يحدث ارتفاع فى مستوى الأسعار بنسبه معينه لكافة السلع والخدمات ولكن التضخم يعنى أن أسعار بعض السلع مثل الأغذية والملابس والإسكان والأدوية قد ارتفعت بمعدلات تفوق الارتفاع في أسعار بعض الخدمات مثلاً مثل أسعار خدمة العمل والأجور والتضخم هو متوسط لارتفاع أسعار كل السلع والخدمات.

ج- التضخم يشمل ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية طويلة نسبياً بحيث يكون قابل للملاحظة والقياس.

ويمكن قياس التضخم من خلال مجموعة من المؤشرات أشهرها الرقم القياس لأسعار المستهلكين والرقم القياس لأسعار المنتجين حيث يتم مقارنة الأسعار خلال نسبه مقارنة بالسنة الماضية أو شهر مقارنة بنفس الشهر في السنة الماضية.

## ثانياً: مفهوم الكساد Depression

هناك اختلاف بين مفهوم الكساد والركود الاقتصادي recession فالركود الاقتصادي يقصد به انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي لفترة محدودة لا تتجاوز ٦ شهور ، أما الكساد فيقصد به انخفاض حجم الناتج المحلى الإجمالي بأكثر من ١٠٪ لفترة تزيد عن عامين.

ويلاحظ أنه خلال فترة الكساد تنخفض السيولة النقدية وتعلن العديد من الشركات والمؤسسات إفلاسها مما يؤدى إلى التخلي عن جزء من قوة العمل وزيادة نسبه البطالة. وتعد أزمة الكساد الكبير أحد الأمثلة على ذلك حيث أنخفض حجم الإنتاج القومي بـ٣٣٪ خلال ٤سنوات من ١٩٢٩-١٩٣٢

## ثالثاً: مفهوم الركود التضخمي Stagflation:

تم اشتقاق مصطلح الر كود التضخمي[٥] Stagflation من مصطلحين آخرين هما الركود Stagnation والتضخم Inflation وهناك العديد من المفاهيم للركود التضخمي فهو "الحالة التي يتزامن فيها وجود معدلات مرتفعة من التضخم والبطالة في آن واحد"[٦] ، أو"التعايش بين ارتفاع معدلات التضخم والبطالة المرتفعة[٧]" ويعرفه البعض بأنه "تسارع في معدلات التضخم مصحوبة بزيادة تدريجية في معدلات البطالة وانخفاض في مستوي الإنتاجية[٨]"

ويؤخذ علي هذه المفاهيم أنها ركزت علي الاقتران بين معدلات التضخم والبطالة دون التطرق لنوعية التضخم أو البطالة التي تعد المسبب الرئيسي له. والمعيار الذي يمكن من خلاله الحكم بأن هذا الاقتصاد يعاني من الركود التضخمي من عدمه، حيث أن هناك معدلات طبيعية للتضخم والبطالة يعد وجودها ضرورياً وله إيجابياته علي مستويات الإنتاج والتوظيف في الاقتصاد، والذي يتراوح بين (٢٪ ، ٣٪) كمعدل طبيعي ومستهدف في حالة التضخم لتحريك عجلة الاقتصاد

(٣٪ و٤٪) كمعدل طبيعي للبطالة لا يتعارض مع كون الاقتصاد يعمل عند مستوي التشغيل الكامل[٩]، ومن ثم لا يمكن القول بأن الاقتصاد يعاني من الركود التضخمي

---

[٥] - عبد القادر محمد عبد القادر ، رمضان محمد مقلد ، النظرية الاقتصادية الكلية ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٥ ،ص: ٢٦٧.

[٦] - باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد ، وجهة نظر النقديين، ترجمة: عبد الله منصور، عبد الرحمن عبد الفتاح ، دار المريخ للطباعة والنشر ، السعودية، ١٩٨٧. ص: ٦٠٨

أنظر أيضاً: حامد عبد المجيد دراز، سميرة أيوب ، السياسات المالية، دار فاروس العلمية، الإسكندرية،٢٠١٦، ص:٣٢٤.

[7]- Haberler Gottfried, The problem of Stagflation, Reflections on the Micro foundation of Macroeconomic Theory and Policy, the American Enterprise Institute for Public Policy Research , USA, 1985, pp.8.

[٨] -إبراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، ٢٠٠٢، ص:٢٥.

[٩] - علاء بسيوني عبدالرؤوف ، الركود التضخمي وسياسات معالجته ، دراسة في النظرية الاقتصادية والحالة المصرية للفترة ١٩٧٩: ٢٠٢٠، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، أكتوبر ٢٠٢١، ص: ١٩٥.

أنظر أيضا: محمد خليل البحيصي، ظاهرة الركود التضخمي في الدول المتقدمة بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، قطاع غزة، ٢٠١٨، ص:١٥-١٦.

إلا بعد تجاوز كلاً من البطالة والتضخم هذه المعدلات أو مستوي ٤٪. ولقياس ظاهرة الركود التضخمي يتطلب الأمر الاعتماد علي مؤشر مركب يجمع بين معدلي البطالة والتضخم علي أن يكون هذا المجموع أعلي من ٨٪، وهو ما ورد في الدراسات الاقتصادية تحت مسمي معدل الركود التضخمي أو الكساد التضخمي أو مؤشر البؤس[١٠] ويمكن صياغته علي النحو التالي[١١]:

معدل الركود التضخمي = معدل التضخم + معدل البطالة

وبناءاً علي هذا المؤشر فإن تجاوز هذا المعامل نسبة ٨٪ مع زيادة كلاً من معدلات البطالة أو التضخم مستوي ٤٪ أو ثباتها عند مستوي أعلي من ذلك يعد مؤشراً علي أن هذا الاقتصاد يعاني من الركود التضخمي[١٢].

ولا يوجد خلاف اقتصادي علي مشكلة الركود التضخمي، ولكن الخلاف الاقتصادي يرجع لأسباب وجود هذه الظاهرة، وقد اختلفت المدارس الاقتصادية في تفسير أسباب هذه المشكلة ، ويلاحظ أن اختلاف أسباب ظهور المشكلة يؤدي إلي اختلاف طرق العلاج، ومن ثم يجب أولاً الوقوف علي السبب الرئيس للمشكلة لاقتراح السياسة الاقتصادية الملائمة للعلاج

## تفسير أسباب ظاهرة الركود التضخمي وفقاً للنظريات الاقتصادية.

بعد ظهور الركود التضخمي في اقتصاديات الدول الغربية في سبعينيات القرن العشرين ثار خلاف بين المدارس الاقتصادية في تفسير أسباب هذه الظاهرة ، ويمكن عرض أهم الأسباب والآراء حول هذه الظاهرة علي النحو التالي:

---

[١٠] -هيثم محمد عبد القادر، انعكاسات ثورة ٣٠ يونيه علي الوضع الاقتصادي المصري ، مع التطبيق علي البطالة والركود الاقتصادي، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد٣ ، ٢٠١٥، ص:٥٢٧.

[١١] - عبد القادر محمد عبد القادر ، رمضان محمد مقلد ، النظرية الاقتصادية الكلية ، مرجع سابق،ص: ٢٦٧.

[١٢]- حامد عبد المجيد دراز، سميرة أيوب ، السياسات المالية، دار فاروس العلمية، الإسكندرية،٢٠١٦، ص: ٣٢٥.

أنظر أيضاً: زاهد قاسم الساعدي، سامي عبيد التميمي، التضخم الركودي في العراق خلال المدة ١٩٩١ ، ٢٠١٣ ، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، مجلد ١٢ ، العدد ٤٥ ، ٢٠١٧ ، ص: ٩٧-٩٨.

**تفسير النقديون لأسباب الركود التضخمي:**

ألقي النقديون باللوم علي السياسات النقدية والمالية التوسعية التي اتبعتها الدول الغربية لتحفيز الطلب الكلي ومقاومة الكساد الاقتصادي وفقاً لتفسرهم لنظرية كينز، وأن السياسات التوسعية قد أدت إلي تسارع معدلات التضخم وعندما حاولت هذه الدول معالجة التضخم أدي ذلك إلي تصاعد معدلات البطالة مع بقاء معدلات التضخم عند مستويات مرتفعة.

وقد أكد أنصار المدرسة النقدية (فريدمان) أن السياسة النقدية التوسعية لا تؤدي في الأجل الطويل إلا إلي التضخم، فالسلطات النقدية ليس بإمكانها خفض سعر الفائدة وتثبيته عن مستويات منخفضة لفترة طويلة من الزمن، حيث أنها إذا استهدفت الإبقاء علي سعر الفائدة عند مستويات منخفضة فعليها زيادة المعروض النقدي وتوسيع مشترياتها من الأوراق التجارية وأذون الخزانة من السوق المفتوحة، وهذا ما يؤدي إلي زيادة الاحتياطات النقدية لدي البنوك التجارية مما يزيد من قدرتها علي منح الائتمان، ومن ثم كمية النقود في المجتمع، وهذا ما يمثل بداية العملية وليس نهايتها، حيث تؤدي الزيادة السريعة في معدلات النمو النقدي إلي تحفيز الإنفاق الاستثماري وأوجه الإنفاق الأخرى، ومن ثم زيادة الدخول النقدية نتيجة الزيادة في الناتج والمستوي العام للأسعار التي تؤدي إلي انتقال منحني التفضيل النقدي لأعلي وزيادة الطلب علي الاقتراض، وقد يؤدي أيضاً إلي رفع الأسعار مما يقلل من القيمة الحقيقية للنقود، ومن ثم اتجاه سعر الفائدة لأعلي مرة أخري نحو المعدل الطبيعي الذي كان عليه في البداية قبل السياسة التوسعية.

وبناءاً عليه فإن التوسع النقدي ومن ثم التضخم سيتبعه معدلات عالية وليست منخفضة لسعر الفائدة علي المدى الطويل. فالمعدلات العالية للتوسع النقدي سيترتب عليها اتجاه المستوي العام للأسعار نحو الارتفاع، ومع استمرار تطبيق هذه السياسة لفترة طويلة سيجعل الأفراد يتوقعون استمرار وجود معدلات مرتفعة للتضخم في المستقبل ، ومن ثم سيطلب المقرضون معدلات مرتفعة من سعر الفائدة وهو ما يقبله

المستثمرون لتوقعهم استمرار ارتفاع أسعار منتجاتهم في المستقبل بفضل الارتفاع في المستوي العام للأسعار, ومن ثم فإن السلطات النقدية إذا أرادت الإبقاء علي سعر الفائدة عند مستويات منخفضة فعليها أن تقبل بمعدلات متسارعة للتضخم ، أو معدلات مرتفعة للتضخم وسعر الفائدة معاً[١٣].

كما اعتقد فريدمان أن السلطات النقدية لا يمكنها تخفيض معدل البطالة عن طريق السياسة التوسعية إلا لفترة محدودة جداً، حيث أن هناك معدل طبيعي للبطالة يتسق مع هيكل الأجر الحقيقي السائد في المجتمع، وعند هذا المعدل يتجه متوسط الأجر الحقيقي إلي الزيادة بالمعدل الطبيعي الذي يسود في ظل ثبات الاتجاه طويل الأجل للتكوين الرأسمالي والتطور التكنولوجي، وأن أي محاولة من السلطات النقدية لتخفيض معدل البطالة عن المعدل الطبيعي سوف تؤدي إلي ارتفاع معدل التضخم وعودة البطالة مرة أخري إلي المعدل الطبيعي.فتطبيق السياسة التوسعية في بداية الأمر سوف يعمل علي زيادة الإنتاج والتشغيل نتيجة لتوقع العمال ارتفاع مستويات الأجور الحقيقية في المستقبل مما يدفعهم إلي مزيد من العمل ، وكذلك توقع رجال الأعمال اتجاه نصيب الأجور الحقيقية نحو الانخفاض نتيجة اتجاه أسعار منتجاتهم إلي الارتفاع ، ومع استمرار هذه السياسة يكتشف العمال أن معدلات التضخم قد ارتفعت وأن مستويات الأجور الحقيقية لم ترتفع حسب التوقعات ويمكن أن تكون قد انخفضت نتيجة التسارع في معدلات التضخم، ومن ثم يعود معدل البطالة إلي مستواه السابق. وبالتالي يمكن استنتاج أن العلاقة التبادلية بين معدل البطالة والتضخم علاقة مؤقتة وليست طويلة الأجل ، وهو ما عبر عنه فريدمان بأن هناك دائماً مقايضة مؤقتة بين التضخم والبطالة ولا توجد مقايضة دائمة ،وأن المقايضة المؤقتة لا تأتي من التضخم في حد ذاته وإنما من التضخم غير المتوقع والذي يعني بشكل عام معدل التضخم غير المتوقع، وتتراوح الآثار الأولية لمعدل تضخم أعلي

[13]- **Milton Fridman, The Role of Monetary Policy, The American Economic Review, Volume LVIII, Number 1 , March 1968, pp:7**

وغير متوقع مدة ما بين سنتين وخمس سنوات ، وذلك من وجهة نظر فريدمان[١٤]. ولذلك يري كثير من النقديين أن الخطوة الهامة لمكافحة التضخم دون التأثير بدرجة كبيرة علي معدل البطالة هي أن يتم الإعلان مقدماً عن التخفيض التدريجي للنمو النقدي[١٥]. كمحاولة للتأثير علي توقعات العمال ورجال الأعمال بشأن مستويات الأجور الحقيقية والأسعار في المستقبل.

**تفسير النيوكلاسيك للركود التضخمي.**

تعد نقطة الخلاف الأساسية بين النقديين والنيوكلاسيك للركود التضخمي هي مدي تأثير النقود علي الناتج والتوظيف ، ففي حين يؤمن النقديون بأن هذا التأثير يكون في الأجل القصير دون الطويل يري النيوكلاسيك أن النقود محايدة تماماً وليس لها تأثير حتي في الأجل القصير ، في حين أن التغير في الناتج والتوظف له تأثير علي مستويات الأسعار حتى في ظل ثبات المعروض النقدي وسرعة تداول النقود، وإذا أمكن من خلال النقديين القول أن أي محاولة من السلطات النقدية لتخفيض معدل البطالة عن المعدل الطبيعي سوف تنتهي بالفشل ما لم تنطوي هذه السياسة علي عنصر المفاجأة، فإن تحليل النيوكلاسيك يقوم علي أن التوقعات الرشيدة للأفراد تستمد من الماضي ومن المعلومات الضرورية السائدة ومن ثم فإن أي تغير في السياسات المتبعة سرعان ما يكتشفه الأفراد ويضعون توقعاتهم في ضوء مضامين السياسة المتبعة، وحتى إن انطوت هذه التوقعات علي أخطاء فإن متوسط الأخطاء في التوقعات يساوي صفر ، وهذا ما يؤدي إلي فشل السياسة النقدية التوسعية في تخفيض معدل التضخم عن المعدل الطبيعي.

هذا وإذا كان ارتفاع معدل التضخم في تحليل النيوكلاسيك خلال فترة الركود التضخمي يجد تفسيره في السياسات النقدية التوسعية التي اتبعتها الدولة فإن ارتفاع

---

[14]- **Milton Fridman, The Role of Monetary Policy, op.cit, pp:10-11.**

[١٥] -**إبراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، ٢٠٠٢، ص:٢٦.**

معدل البطالة يجد تفسيره في عوامل أخري مثل معدل نمو رأس المال، ومعدل نمو قوة العمل ، والتقدم التكنولوجي.

## تفسير أنصار المدرسة الكينزية للركود التضخمي:

إن السياسات التي اتبعتها هذه الدول لعلاج ظاهرة التضخم في بداية الأزمة كانت تستند إلي تشخيص خاطئ هو أن مصدر هذا التضخم هو زيادة في الطلب في حين أنه كان نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج[١٦]. حيث أدي التوسع السريع في القطاع الصناعي إلي نمو الطلب علي مستلزمات الإنتاج ونشاط المضاربات علي السلع الأولية ومن ثم ارتفاع أسعارها، بالإضافة إلي أن ارتفاع معدلات التضخم قد صاحبه زيادة مطالبات نقابات العمال بزيادة مستويات الأجور النقدية. ومع الارتفاع الشديد في معدلات التضخم اضطرت الدول إلي اللجوء لتطبيق سياسة نقدية انكماشية للسيطرة علي معدلات التضخم عن طريق تخفيض الطلب الكلي ، مما أثر سلبياً علي الإنتاج والتشغيل في الوقت الذي لم تمارس فيه هذه السياسة أي تأثير علي معدلات التضخم من جانب النفقات ومن ثم ظهور الركود التضخمي[١٧].

كما يفسر أصحاب مدرسة ما بعد الكينزية أسباب الركود التضخمي في الدول الغربية في سبعينات القرن العشرين في عوامل التكاليف، حيث أن الارتفاع في أسعار السلع الغذائية والنفط والمواد الأولية خلال هذه الفترة دفع المشروعات في السوق المدارة (الاحتكارية) إلي رفع أسعار منتجاتها، وهذا ما أدي إلي التضخم وتدهور معدلات الأجور الحقيقية، حيث أن الزيادة في الأجور الحقيقية عادة تكون بنسبة أقل من نسبة الارتفاع في الأسعار، وهذا ما أدي إلي انخفاض الطلب **الكلي في المدى** الطويل، ومن ثم تصاعد معدلات المخزون غير المخطط، وعجز الاقتصاد تدريجياً عن توفير فرص عمل وتصاعد معدلات البطالة[١٨].

---

[١٦] - زاهد قاسم الساعدي، سامي عبيد التميمي، التضخم ألركودي في العراق خلال المدة ١٩٩١ ، ٢٠١٣ مرجع سابق، ص:٩٨.

[١٧] - محمد خليل البحيصي، ظاهرة الركود التضخمي في الدول المتقدمة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق ، ص: ٣٣.

[١٨] - إبراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، مرجع سابق ، ص:٤٦.

**تفسير مدرسة اقتصاديات جانب العرض للركود التضخمي:**

انصب تحليل أنصار هذه المدرسة علي أن تركيز الدول علي تحفيز الطلب الكلي لعلاج حالات الركود الاقتصادي، وإهمال جانب العرض الكلي والعوامل التي يمكن من خلالها زيادة قدرة الاقتصاد علي توليد الناتج وخلق فرص عمل مثل: التراكم الرأسمالي، والتقدم الفني، وزيادة كفاءة قوة العمل ...الخ. فزيادة الإنفاق العام لعلاج الركود الاقتصادي تم تمويله من خلال زيادة الإصدار النقدي وزيادة معدلات الضرائب، وفي حين أدي زيادة الإصدار النقدي إلي ارتفاع معدلات التضخم أدي ارتفاع معدلات الضرائب إلي التأثير السلبي علي معدلات الاستثمار، ومن ثم معدلات النمو الاقتصادي، والتشغيل، وارتفاع معدلات البطالة[١٩].

ويري أنصار هذه المدرسة أن علاج الركود التضخمي يكون من خلال تحفيز العرض الكلي والتأثير علي الطلب الكلي ليكون في صالح الإنتاج وليس الاستهلاك وذلك من خلال: تطبيق سياسة نقدية انكماشية لعلاج التضخم مع خفض معدلات الضرائب خاصة علي الأرباح للتحفيز علي الاستثمار[٢٠]، وخفض دور الحكومة كنسبة إلي إجمالي النشاط الاقتصادي، وتضييق نطاق التدخل الحكومي في سوق العمل بعدم تدخل الدولة لوضع حد أدني للأجور، وإلغاء أو تقليل إعانات البطالة التي تقدمها الدولة للعاطلين وذلك لخفض الإنفاق الحكومي[٢١].

---

[19]- **Harry Cleaver, Supply Side Economics: The New Phase of Capitalist Strategy in the Crisis. Published in 1981 in Babylon (Paris), Metropolis (Rome) and El Gallo Illustrator (Mexico City), Posted By Libcom , Aug 2005, Last Vest: 16/5/2020,**
**Link**https://Libcom.org/library/supply-side-economics-cleaver

[٢٠] - **سماح غانم عبدالكريم، التضخم الركودي في الاقتصاد السوري ، أسبابه ونتائجه دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص:٢٦.**

[٢١] - **إبراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، مرجع سابق ، ص:٤٨**

جدير بالذكر أن أنصار هذه المدرسة لا يفترضون وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم سواء في الأجل القصير أو الطويل: مما يعني أن السياسة التوسعية لن تتمكن من تخفيض معدل البطالة في الأجل الطويل[٢٢].

ولقد حظيت أراء مدرسة جانب العرض باهتمام كبير في عهد الرئيس الأمريكي ريغان، حيث تضمنت خطته للإنعاش الاقتصادي برنامجاً من أربع نقاط رئيسية هي: تخفيض معدلات الضرائب، وتخفيض نمو النفقات الحكومية، وبعض القيود النقدية، والحد من الأعباء القانونية التنظيمية علي قطاع الأعمال[٢٣]. وتطبيقاً لهذه السياسات سن الكونجرس الأمريكي مشروع قانون الضرائب الرئيسي الذي أصبح محور اقتصاديات جانب العرض، وقد كان التركيز طوال التشريع الضريبي علي تغيير معدلات الضرائب الهامشية لتعزيز الحوافز للعمل والادخار والاستثمار والمجازفة، فبالنسبة لدافعي الضرائب من الأفراد كانت الميزات الأساسية لقانون ضريبة الانتعاش الاقتصادي تخفيض ٢٥٪ من معدلات الضرائب الشخصية، وتخفيض ضريبي إضافي للعائلات، وزيادة الإعفاء لمكاسب رأس المال علي المدى الطويل، وخلق حسابات التقاعد الفردية العالمية التي تسمح فعلياً لغالبية الموظفين الأمريكيين بالادخار بقدر ما يريدون من الدخل قبل خصم الضرائب، ودفع الضرائب علي تلك المدخرات علي أساس ضريبة الاستهلاك.

كما تم جدولة الشرائح الضريبية الشخصية لمنع التضخم من زيادة الأعباء الضريبية الحقيقية. وبالنسبة للشركات تم تخفيض جداول الاستهلاك المتسارع بشكل كبير مما خفض من تكلفة الاستثمار في المصانع والمعدات. وزيادة الائتمان الضريبي للبحث والتطوير[٢٤].

---

[٢٢] - **محمد خليل البحيصي، ظاهرة الركود التضخمي في الدول المتقدمة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق ، ص: ٢٩.**

[23]- **Harry Cleaver, Supply Side Economics, op.cit.**

[24]- **Martin Feldstein Supply Side Economics: Old Truths an New Claims, Nber Working Paper Series, National Bureau of Economic Research,Cambridge, MA 02138,Working Paper No. 1792, January 1986.**

## أسباب الركود التضخمي في الدول النامية:

اتضح مما سبق أن تفسير أسباب الركود التضخمي موضع خلاف في الفكر الاقتصادي ولا يوجد رأي قاطع سواء في تفسير الظاهرة أو في طرق علاجها. فمنذ اكتشاف ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاديات المتقدمة في نهاية الستينات من القرن العشرين، تعددت تحليلات الاقتصاديين ومحاولاتهم المستمرة لتحديد الأسباب الكامنة ورائها. وقد حاول أعضاء كل فريق أو مدرسة اقتصادية تفسير ظاهرة الركود التضخمي من خلال التركيز علي مجموعة معينة من العوامل وتثبيت باقي العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر أيضاً في الظاهرة. والواقع أن تثبيت العوامل الأخرى وإن كان ملائماً للتركيز علي جانب معين للمشكلة واستخلاص النتائج منه: إلا أن هذه النتائج ليست نهائية ، ولا يجب الاعتماد عليها إلا بعد أخذ أثر العوامل الأخرى في الحسبان، ولهذا السبب فإن كل رأي من الآراء السابقة قد أدرك فقط جانباً من الظاهرة. ومن ثم فإنه يمكن القول أن من أهم ملامح ظاهرة الركود التضخمي في الفكر الاقتصادي المعاصر هي أنها لا تحدث بفعل تأثير عامل واحد بعينه وإنما هي نتيجة تفاعل عدة عوامل وهذا هو سبب اختلاف الاقتصاديين حول تفسير هذه الظاهرة ، كما أن هذه العوامل في تغير مستمر وبحسب قوة الأثر الذي ينتج عن كل من هذه العوامل يمكن أن ينشأ التضخم أو البطالة أو التضخم والبطالة معاً.

كما أن الركود التضخمي ظاهرة تصيب اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة علي حد سواء وإن كان تأثيرها يختلف حدته من دولة لآخري، والذي يتمثل في تصاعد معدلات التضخم والبطالة يصاحبه غالباً انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأن محاولة التخلص من الركود التضخمي عادة ما تنتهي بتخفيض أحد المتغيرين مع الإضرار بالمتغير الآخر، وأن علاج هذه المشكلة يتطلب معرفة الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة ، وكيفية التأثير في كلا المتغيرين التضخم والبطالة نحو الانخفاض في الوقت ذاته.

وفيما يتعلق بالدول النامية هناك العديد من الآراء حول أسباب الركود التضخمي في الدول النامية من أهمها أن الدول النامية تتسم ببعض الخصائص التي تجعل اقتصادها يتأثر بما قد يواجه اقتصاديات الدول المتقدمة من مشكلات: مثل طبيعة الهيكل الاقتصادي لهذه الدول والتخصص في إنتاج المواد الأولية، وجمود السياسة المالية للحكومة وعدم قدرتها علي مواجهة المشكلات بمجرد ظهورها أو الاستمرار في تطبيق سياسات علاجها، وضعف مرونة العرض للسلع الغذائية، وانخفاض الإنتاجية، وطبيعة عملية التنمية الاقتصادية وما تطلبه من تغيير بنياني في هيكل الاقتصاد، وانتقال تأثير التضخم المستورد نتيجة ارتفاع الميل المتوسط للاستيراد وطبيعة هيكل الواردات[٢٥]. وانخفاض سعر صرف العملة المحلية وانخفاض حصيلة الصادرات مما ينعكس سلباً علي الاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي والتشغيل[٢٦].

كما يضيف البعض أن الدول الرأسمالية المتقدمة استهدفت حل مشكلة الركود التضخمي بها عن طريق نقل عبء هذه المشكلة أو جزء منها إلي الدول النامية من خلال فرض سياسات معينة علي هذه الدول في ضوء برامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي التي يقدمها صندوق النقد والبنك الدولي[٢٧]، حيث حمل في طياته بعض الإجراءات والعوامل التي تؤدي إلي التضخم مثل زيادة أسعار المحروقات والطاقة، وإلغاء الدعم، وزيادة سعر الفائدة، والضرائب غير المباشرة،وزيادة أسعار الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين.

بالإضافة إلي بعض الإجراءات والعوامل التي تؤدي إلي الركود مثل تطبيق سياسة انكماشية، وخفض الإنفاق الحكومي، وتخفيض عدد العاملين بالقطاع الحكومي والعام، والحد من الزيادة في الأجور[٢٨]، وهذا ما أدي إلي زيادة التضخم والبطالة في نفس الوقت وظهور الركود التضخمي في الدول النامية، وذلك بالإضافة إلي

---

[٢٥] - إبراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، مرجع سابق ، ص:٦٦- ٦٧.

[٢٦] - سماح غانم عبدالكريم، التضخم الركودي في الاقتصاد السوري ، أسبابه ونتائجه دراسة تحليلية، مرجع سابق ص:٢٥.

[٢٧] - إبراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، مرجع سابق ، ص:٦٨.

[٢٨] - سماح غانم عبدالكريم، التضخم الركودي في الاقتصاد السوري ، أسبابه ونتائجه دراسة تحليلية، مرجع سابق ص:٢٧.

السياسات النقدية والمالية الخاطئة التي اتبعتها هذه الدول في محاولة لرفع معدلات الاستثمار وتمويل التنمية الاقتصادية[٢٩] ، حيث لجأت معظم هذه الدول إلي سياسات التمويل بالعجز أو الاقتراض في ظل جمود الجهاز الإنتاجي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك.

## الآثـــار الاقتصـــادية والاجتماعيـــة لظـــاهرة الكســـاد التضـــخمي:

تكمن الآثار المترتبة علي مشكلة الركود التضخمي في الجمع بين الآثار المترتبة علي مشكلة البطالة بالإضافة إلي الآثار المترتبة علي مشكلة التضخم، ويمكن إبراز أهم تلك الآثار فيما يلي[٣٠]:

١- إن ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم) يضعف من قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية وانخفاض المقدرة على التصدير وزيادة الواردات مما يؤدى إلى زيادة العجز في الميزان التجاري وتدهور قيمة العملة الوطنية.

٢- إن تدهور قيمة العملة الوطنية وزيادة قيمة السلع المستوردة مقومة بالعملة الوطنية يؤدى إلى زيادة الإنفاق العام وزيادة عجز الميزانية وتحاول الحكومة سد العجز أما من خلال زيادة معدلات الضرائب أو الإصدار النقدي، فإذا قامت بزيادة معدلات الضرائب سوف تزداد تكاليف الإنتاج وأسعار السلع النهائية وزيادة معدلات التضخم وإذا تم سداد العجز من خلال الإصدار النقدي ففي ظل انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي سوف ترتفع الأسعار والتضخم أيضا.

٣- إن ارتفاع معدلات الركود التضخمي يؤدى إلى تشجيع الاكتناز خوفاً من الارتفاعات المستمرة في المستوي العام للأسعار، مما يتسبب في ضياع موارد

---

[٢٩] - إبراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، مرجع سابق ، ص:٦٨.

[٣٠] - حامد عبدالمجيد دراز، سميرة أيوب ، السياسات المالية، دار فاروس العلمية، الاسكندرية،٢٠١٦، ص: ٣٢٧.

أنظر أيضاً: الهام حسن بكر، تحليل دور السياسات المالية والنقدية في علاج مشكلة الركود التضخمي مع الإشارة إلي مصر خلال الفترة من ١٩٩٠- ٢٠١٠، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة دمنهور، ٢٠١٥، ص:٢١-٢٣.

اقتصادية هائلة كان من الممكن استخدامها في دفع عجلة التنمية، وقد يشجع علي استثمار الأموال في مجالات غير مقيدة لعملية التنمية بالإضافة إلى زيادة معدلات الجريمة والانحراف ، وهذا المناخ لا يساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ولا يساعد علي تحقيق التنمية الاقتصادية.

## المبحث الثاني

## الركود التضخمي في الاقتصاد المصري والسياسات الاقتصادية

### أولاً: تطور ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري

باستبعاد الفترة من ١٩٦٨ إلي ١٩٧٨ والذي بدأ فيها العالم يعرف ظاهرة الركود التضخمي وتشمل الفترة التي يوصف فيها الاقتصاد المصري كاقتصاد حرب ، فإن عام ١٩٧٩ يمثل بداية ظهور الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، حيث كانت معدلات البطالة قبل هذا التاريخ أقل من ٤٪ نظراً لظروف الحرب والسياسة التي اتبعتها الدولة بعد انتهاء الحرب في توظيف وتشغيل الخريجين والمسرحين من الجيش، لذلك تعد الفترة السابقة لعام ١٩٧٩ وهي الفترة من ١٩٧٣ إلي ١٩٧٨ فترة تضخم وليست فترة بطالة أو ركود تضخمي، ويوضح الجدول رقم (١) تطور معدلات التضخم والبطالة ومعامل الركود التضخمي خلال الفترة من ١٩٧٨ – ٢٠٢٢

**جدول رقم (١)**

**تطور معدلات التضخم والبطالة ومعامل الركود التضخمي في الاقتصاد المصري الفترة من ١٩٧٨ – ٢٠٢٣**

| السنة | التضخم بأسعار المستهلكين(% سنويا) | البطالة كنسبة من إجمالي القوي العاملة | معدل الركود التضخمي (البطالة + التضخم) |
|---|---|---|---|
| 1978 | 11% | 3.60% | 4.68% |
| 1979 | 9.9% | 4.60% | 14.50% |
| 1980 | 20.82% | 5.20% | 26.02% |
| 1981 | 10.32% | 5.40% | 15.72% |
| 1982 | 14.84% | 5.70% | 20.54% |
| 1983 | 16.08% | 6.60% | 22.68% |
| 1984 | 17.04% | 6.00% | 23.04% |
| 1985 | 12.11% | 6.18% | 18.23% |
| 1986 | 23.86% | 6.38% | 30.22% |
| 1987 | 19.69% | 6.55% | 26.24% |
| 1988 | 17.66% | 6.75% | 24.41% |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 28.16% | 6.90% | 21.26% | 1989 |
| 25.36% | 8.60% | 16.76 | 1990 |
| 29.13% | 9.38% | 20% | 1991 |
| 22.56% | 8.92% | 13.64% | 1992 |
| 23.01% | 10.92% | 12.09% | 1993 |
| 19.08% | 10.93% | 8.15% | 1994 |
| 26.78% | 11.04% | 15.74% | 1995 |
| 6.19% | 9.00% | 7.19% | 1996 |
| 13.00% | 8.37% | 4.63% | 1997 |
| 11.90% | 8.03% | 3.87% | 1998 |
| 11.03% | 7.95% | 3.08% | 1999 |
| 11.68% | 9.00% | 2.68% | 2000 |
| 11.53% | 9.26% | 2.27% | 2001 |
| 12.76% | 10.02% | 2.74% | 2002 |
| 15.52% | 11.01% | 4.51% | 2003 |
| 21.97% | 10.70% | 11.27% | 2004 |
| 16.07% | 11.20% | 4.87% | 2005 |
| 18.23% | 10.59% | 7.64% | 2006 |
| 18.22% | 8.90% | 9.32% | 2007 |
| 26.94% | 8.62% | 18.32% | 2008 |
| 20.85% | 9.09% | 11.76% | 2009 |
| 21.37% | 10.10% | 11.27% | 2010 |
| 21.91% | 11.85% | 10.06% | 2011 |
| 19.82% | 12.70% | 7.12% | 2012 |
| 22.68% | 13.20% | 9.48% | 2013 |
| 23.28% | 13.20% | 10.08% | 2014 |
| 23.42% | 13.05% | 10.37% | 2015 |
| 26.22% | 12.41% | 13.81% | 2016 |
| 41.24% | 11.74% | 29.51% | 2017 |
| 24.22% | 9.82% | 14.40% | 2018 |
| 18.88% | 9.73% | 9.15% | 2019 |
| 19.49% | 10.45% | 9.04% | 2020 |
| 20.9% | 7.2% | 13.7% | 2021 |
| 28.7% | 7.4% | 21.3% | 2022 |

**الجدول من إعداد الباحث بناءا علي بيانات البنك الدولي أعداد مختلفة**

http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KG?PAGE=1

http://www.indexmundi.com/facts/egypt/inflation

**العلاقة بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة ومعدلات الركود التضخمي خلال الفترة من ١٩٧٨ – ٢٠٢٢**

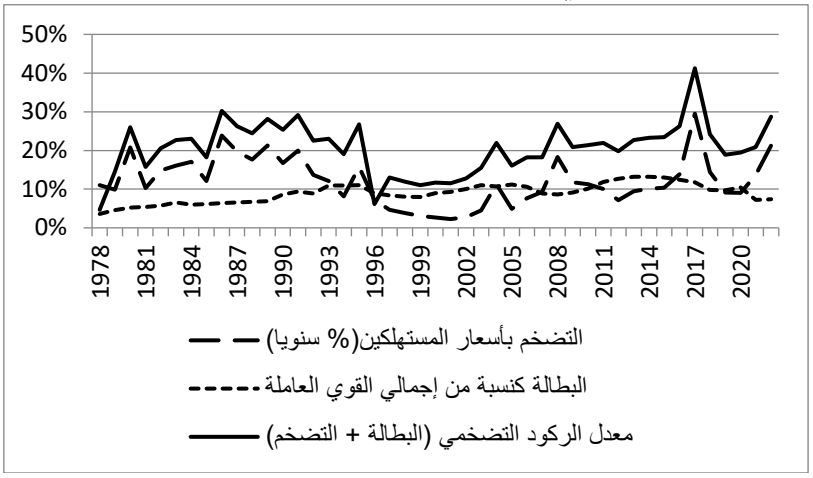


إن الاقتصاد المصري يعاني من ظاهرة الركود التضخمي طوال فترة الدراسة (١٩٧٩ – ٢٠٢٢) باستثناء الفترة من ١٩٩٨–٢٠٠٢ (تعتبر فترة ركود اقتصادي وليس ركود تضخمي بسبب انخفاض معدل التضخم عن نسبة ٤٪ ، في حين كانت معدلات البطالة مرتفعة وتتراوح بين ٨٪ ، ١٠٪) ، أما باقي فترة الدراسة فإنها تعد فترة ركود تضخمي.

ويلاحظ أن معدل التضخم كان هو المحرك الأساسي لمعامل الركود التضخمي صعوداً وهبوطاً ، ويرجع ذلك إلي أن السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والتجارية التي طبقتها الدولة طوال تلك الفترة كانت أكثر تأثيراً علي معدلات التضخم عن معدلات البطالة كما سيتضح.

## دور السياسات الاقتصادية (المالية، والنقدية) في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال فترة الدراسة (١٩٧٩ – ٢٠٢٢)

إن السياسات الاقتصادية التي تم اتباعها خلال الفترة ( ١٩٧٩ – ٢٠٢٢) قد ساهمت بقدر كبير في تفاقم العديد من المشكلات الاقتصادية منها (الركود الاقتصادي في بعض الفترات ،والركود التضخمي في فترات أخري) وفيما يلي تحليل لذلك.

– خلال الفترة ١٩٧٩: ١٩٩١ تم إتباع سياسات اقتصادية مالية ونقدية توسعية، حيث قامت الدولة خلال هذه الفترة بالتوسع في تطبيق سياسة تعيين الخريجين مع زيادات متتالية في الأجور أدت إلي ارتفاع معدل التغير في الأجور بمتوسط عام ١٥.٧٪ خلال الفترة ١٩٧٩: ١٩٩١ وذلك بناءاً علي بيانات الجهاز المركزي[٣١]، وتوسعت في النفقات العامة مما أدي إلي ارتفاع معدل التغير في المصروفات العامة بمتوسط عام ٢٠.٧٪ خلال هذه الفترة.

وهذه السياسة قد ترتب عليها ارتفاع شديد في معدلات التضخم لانخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي، وذلك بالرغم من أن معدلات البطالة كانت شبه مستقرة بسبب استمرار الحكومة في تطبيق سياسة تعيين الخريجين.

أما بالنسبة للسياسة النقدية فقد كانت متضاربة نوعاً ما ففي حين شهدت هذه الفترة نمواً كبيراً في المعروض النقدي بمعناه الواسع بمتوسط عام ٢٥.٦٪ خلال هذه الفترة وارتفعت نسبته إلي الناتج المحلي الإجمالي من ٥٣.٢٥٪ عام ١٩٧٨ إلي ٨٧.٥٪ عام ١٩٩١ وهذا ما يدخل في إطار سياسة نقدية توسعية ويشكل ضغطاً تضخمياً، اتجهت معدلات الفائدة علي الودائع إلي الارتفاع من ٥.٨٨٪ عام ١٩٧٨ إلي ١٢٪ عام ١٩٩١ وهذا ما يدخل في إطار السياسة النقدية الانكماشية ، والحفاظ علي معدلات الفائدة الحقيقية عن معدلات موجبة. ولا شك أن السياسات الاقتصادية التي طبقتها الدولة خلال هذه الفترة كانت سبباً في ارتفاع معدلات التضخم بنسب تتراوح بين ١٠٪ ، ٢٠.٨٪ بمتوسط عام ١٦.٩٪ خلال الفترة ١٩٧٩: ١٩٩١ وذلك بناءا

---

[٣١] - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الموقع الإلكتروني، احصاءات التوظف والأجور وساعات العمل، ٢٠٢١/١/١٨

https://www.capmas.gov.eg/pages/indicatorsPage.aspx?ind

علي بيانات البنك الدولي[٣٢]، وذلك في حين كانت معدلات البطالة في حدود يمكن السيطرة عليها حتى وإن تجاوزت نسبة الـ ٤٪ كشرط للركود التضخمي.

وبذلك يمكن القول أن السياسات الاقتصادية المالية والنقدية التي طبقتها الدولة خلال الفترة ١٩٧٩: ١٩٩١ كانت سبباً في ارتفاع معدلات التضخم ومن ثم معامل الركود التضخمي الذي تراوح بين ١٤.٥٪ : ٣٠.٢٪ بمتوسط عام ٢٢.٤٪ خلال الفترة ١٩٧٩ : ١٩٩١ ويرجع ذلك في جانب كبير من إلي عدم التنسيق بين هذه السياسات.

أيضاً يرجع ارتفاع الأسعار بخلاف ما سبق إلي حدوث إختلالات كبيرة في السياسات الاقتصادية ومنها: اختلال بين الاستثمار والادخار، واختلال بين الإنفاق العام وموارد الدولة، ولقد ساعد سياسة الانفتاح الاقتصادي علي تحقيق معدلات مرتفعة من الطلب المحلي بشكل لا يتسق مع الزيادة في العرض الكلي[٣٣] وقد أدي كل ما سبق إلي بلوغ معدلات التضخم مستويات غير مسبوقة وصلت إلي نحو ٢٣.٨٦٪ عام ١٩٨٦، كما أدت بعض المتغيرات الاقتصادية المقترنة بالوضع السياسي في المنطقة العربية وخاصة حرب الخليج إلي حدوث انخفاض في عائدات السياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج ، إضافة إلي انخفاض رسوم المرور بقناة السويس، والعودة الإجبارية للعمالة المصرية من بعض الدول العربية مما أدي إلي زيادة معدلات البطالة خلال تلك الفترة.

– الفترة ١٩٩١–١٩٩٧ خلال هذه الفترة بدأت الحكومة عملية الإصلاح الاقتصادي وتنفيذ سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تم اتباع سياسة نقدية انكماشية، حيث تم تحرير سعر الفائدة علي الإيداع والإقراض

---

[٣٢] -قاعدة بيانات البنك الدول، مؤشرات التنمية الاقتصادية، ٢٠٢١/٥/١٠
http://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&series=GC,XPN.COMP.CN&country=EGY
https://data.albankaldwli.org/indicator/NY.GNS.ICTR.ZS?locations=XN
https://data.albankaldwli.org/indicator/NE.GDI.FTOT.ZS?end=2019&locations=EG-XN-XT
https://data.albankaldwli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=EG-XN&view=chart

[33] -**Mahmud Abdul-Aziz Tony, Investigate the Long- Run Trade- Off between Inflation and Unemployment in Egypt, International Journal of Economics and Finance, Vol,7, 2013, p:120.**

، وتم رفع سقف الائتمان ، واستحدث اسلوب تمويل العجز الموسمي للموازنة العامة ، وتم إدخال أذون الخزانة لأول مرة في بداية التسعينات ، وتم تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني[٣٤].

وبالنسبة للسياسة المالية ، فقد تم اتباع سياسة مالية انكماشية لإصلاح وتخفيض عجز الموازنة العامة ، وقد نجحت السياسة المالية الانكماشية في تخفيض العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي من١٠٪ عام ٩١/٩٠ إلي ١.٣٪ عام ٩٧/٩٦ وخلال هذه الفترة نجحت السياسة النقدية في خفض معدل التضخم من ١٩.٧٪ إلي ٧.٢٪ ، وقد انعكس ذلك علي مؤشرات الاقتصاد المصري حيث ارتفع معدل النمو في الناتج المحلي من ٣.٣٪ عام ٩١/٩٠ إلي ٥٪ عام ٩٧/٩٦[٣٥] ويرجع ذلك الي التركيز علي تحقيق الأهداف المرغوبة والتنسيق بين أدوات السياسة المالية والنقدية.

– الفترة ١٩٩٨ : ٢٠٠٢شهدت هذه الفترة عدم تنسيق بين أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية، حيث اتسمت السياسة النقدية بأنها سياسة توسعية نتيجة تخفيض سعر الفائدة علي الودائع والإقراض ، وتخفض نسبة الاحتياطي القانوني من ١٥٪ عام ٩٨/٩٧ إلي ١٤٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بهدف زيادة النمو الاقتصادي، أما السياسة المالية فقد اتسمت بأنها سياسة انكماشية ، حيث تم الاتجاه إلي تمويل عجز الموازنة العامة من ترشيد الإنفاق العام ،وزيادة الإيرادات العامة للدولة، ورغم اتباع سياسة مالية انكماشية فقد كانت النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة مما أدي إلي زيادة عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي من ٠.٩ عام ٩٨/٩٧ إلي ٥.٩٪ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ وانخفض معدل نمو الناتج المحلي من ٥.٣ إلي ٣.٢٪ خلال نفس الفترة، ولذلك تعتبر هذه الفترة فترة ركود اقتصادي وليس ركود تضخمي ، حيث انخفض معدل التضخم عن نسبة ٤٪ خلال هذه الفترة والتي يتم اتخاذها كشرط للركود التضخمي ويرجع ذلك في جانب كبير منه إلي عدم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

---

[٣٤] – أحمد حلمي مجاهد ، التأثيرات المتبادلة للسياسة المالية والنقدية وأثرها علي النمو الاقتصادي: الحالة المصرية ١٩٩٠-٢٠١٢، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، العدد ٤ ، ٢٠١٦ ،ص: ٥٦٩ – ٥٧٢

[٣٥] – البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ٢٠١٢/٢٠١١ ص:١١

– خلال الفترة ٢٠٠٣ : ٢٠٠٨ نتيجة التعويم الأول لسعر صرف الجنيه عام ٢٠٠٢ ، فقد ارتفعت أسعار السلع الغذائية وارتفع معدل التضخم بمتوسط عام ٧٪ للفترة ٢٠٠٢: ٢٠٠٦ ومع ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية عامي ٢٠٠٧: ٢٠٠٨ والزيادة في مستويات الأجور اتجهت معدلات التضخم للارتفاع لتصل إلي ١٨.٢٪ عام ٢٠٠٨ بمتوسط عام ١٣.٨٪ للسنوات ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨. رغم اتبع الدولة سياسة نقدية توسعية بهدف استقرار الأسعار ولكنها فشلت في تخفيض معدل التضخم، وبالنسبة للسياسة المالية ، اتبعت الدولة سياسة مالية توسعية أيضاً بزيادة مستويات الأجور وزيادة الدعم للسلع الغذائية ، تخفيض متوسط التعريفة الجمركية ومعالجة التشوهات في ضريبة المبيعات ، الإصلاح الضريبي بصدور قانون الضريبة العامة علي الدخل لتنشيط الأداء الاقتصادي ، وتحسين مناخ الاستثمار ، وكل هذه الإجراءات لم تنجح في السيطرة علي عجز الموازنة ، وبالتالي تعد هذه الفترة ركود تضخمي أيضا ، حيث ظل معدل التضخم المؤثر الرئيس علي معامل الركود التضخمي طوال تلك الفترة في ظل الاستقرار النسبي لمعدلات البطالة.

– الفترة ٢٠٠٩: ٢٠١٥ شهدت تنامي تأثير معدل البطالة علي معامل الركود التضخمي: حيث اتجهت معدلات التضخم إلي الانخفاض بسبب الأزمة المالية العالمية أغسطس ٢٠٠٨ ، والثورة المصرية وما أعقبها من إجراءات اقتصادية للحد من معدلات التضخم الذي انخفض إلي ٧.١٪ عام ٢٠١٢ بمتوسط عام ١٠٪ للفترة ٢٠٠٩ و ٢٠١٥ ، نتيجة اتباع سياسة نقدية تهدف إلي استقرار الأسعار بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني إلي ١٪ وتخفيض سعر الفائدة علي الإقراض.وبالنسبة للسياسة المالية تم زيادة معدلات الضريبة علي الدخان من ٤ إلي ٥٠٪ وإضافة شريحة ضريبية جديدة علي أرباح شركات الأفراد التي تزيد عن ١٠ مليون جنيه، بهدف زيادة الإيرادات العامة.

وذلك في حين اتجه معامل الركود التضخمي إلي الاستقرار والارتفاع النسبي بسبب ارتفاع معدلات البطالة نتيجة عدم الاستقرار السياسي بعد الثورة بمتوسط عام ٢١.٧٪ للفترة ٢٠٠٩: ٢٠١٥ ومن ثم يمكن القول أن الزيادة في معدل البطالة كان لها تأثير ملموس علي معامل الركود التضخمي في ظل الانخفاض والاستقرار النسبي في معدل التضخم خلال هذه الفترة .

– خلال الفترة من ٢٠١٦: ٢٠٢٢ نتيجة سياسات التعويم الثلاثة التي تمت خلال هذه الفترة ، وما ترتب عليه من انخفاض سعر الصرف للعملة الوطنية ، وارتفاع تكلفة الواردات من السلع الغذائية والمواد الخام اللازمة للصناعة الوطنية في ظل انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي ،وأيضاً بسبب الحرب العالمية بين روسيا وأوكرانيا ، بجانب غياب الرقابة علي الأسعار ، وما اتبعته الحكومة في الفترات الأخيرة من سياسات نقدية انكماشية (رفع سعر الفائدة علي الودائع والمدخرات) كمحاولة للسيطرة علي ارتفاع الأسعار والتضخم كل هذه العوامل والأسباب كان لها أكبر الأثر في ارتفاع معدلات التضخم بصورة غير مسبوقة بجانب ارتفاع معدلات البطالة ، فقد شهدت تلك الفترة ارتفاعاً ملحوظاً في معامل الركود التضخمي بمتوسط عام ٢٥.٦٦٪ نتيجة الارتفاع في معدل التضخم بمتوسط عام ١٥.٨٤٪ .

ويستنتج من ذلك أن عدم وجود استراتيجية متكاملة للسياسة الاقتصادية، وعدم وجود تنسيق وتكامل بين أدوات السياسات المالية والنقدية في مصر خلال فترة الدراسة قد ساهم في عدم الاستقرار الاقتصادي ، وزيادة حدة مشكلة الركود التضخمي ، وقد كان الأثر الأكبر علي معدلات التضخم التي كانت أكثر استجابة للسياسات الاقتصادية التي طبقتها الدولة عن معدلات البطالة، وتجدر الإشارة إلي أن معدل التضخم كان العامل الرئيس في التأثير علي معامل الركود التضخمي خلال فترة الدراسة ، أما تأثير معدل البطالة فقد كان محدوداً ومرتبطاً بالتغيرات الناتجة عن بعض الأزمات الاقتصادية والأحداث السياسية. وهذا ما يجب أخذه في الاعتبار عند رسم سياسات اقتصادية لمعالجة الركود التضخمي.

## إستراتيجية مقترحة لعلاج الركود التضخمي في الاقتصاد المصري:

الاقتصاد المصري في الوقت الحالي يعانى من تزامن ظاهرتي الكساد والتضخم معاً ، فإذا تم الاعتماد على أسس السياسة المالية التعويضية من خلال زيادة الإنفاق العام من أجل زيادة الإنتاج والتشغيل فإن الأثر النهائي قصير الأجل سوف يكون سلبياً حيث يزيد معدل ارتفاع الأسعار بنسبة أكبر من معدل زيادة الإنتاج القومي نتيجة انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي وعلى ذلك فإن سياسة التمويل بالعجز لا تكفى لعلاج مشكلة الركود التضخمي حيث أن المشكلة ليست في نقص الطلب

الكلى بل تتمثل في انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي وهذا يتطلب حلول طويلة الأجل. أما إذا حاولت أسس السياسة المالية التعويضية علاج مشكلة التضخم من خلال خفض الإنفاق العام وزيادة الضرائب لامتصاص القوة الشرائية الزائدة فسوف يترتب على ذلك انخفاض الطلب الكلى وانخفاض حجم الناتج الكلى وارتفاع معدلات البطالة.

وعلى ذلك يتعين على مخططي السياسة المالية دراسة الظروف الاقتصادية للدولة ثم إجراء تحليل دقيق لأدوات السياسة المالية بحيث يمكن استخدامها للتأثير على كل من منحنى العرض الكلى ومنحنى الطلب الكلى معاً من أجل تحقيق الأهداف المرغوبة وهو ما يعرف باسم المالية الوظيفية.

وتقوم الإستراتيجية المقترحة لعلاج ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري علي محاولة التنسيق والتكامل بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية، مع تفعيل دور كل منهما في علاج هذه المشكلة كالأتي.

أولا: بالنسبة للسياسة المالية:

هناك ٤ متطلبات يتعين مراعاتها لزيادة فعالية السياسة المالية في علاج الظاهرة وهي:

المتطلب الأول: توجيه الطلب.

يعد الركود التضخمي مشكلة معقدة تحتاج إلي تكامل العديد من السياسات لعلاجها ، وأحد هذه السياسات توجيه الطلب، حيث تشخص المشكلة علي أنها حالة نمو اقتصادي ضعيف وبطالة مرتفعة، أي ركود اقتصادي يصاحبه تضخم. وتحدث هذه الظاهرة عندما يعاني الاقتصاد من مشاكل متعددة منها ارتفاع نسبة الاستهلاك إلي الدخل، وضعف الإنفاق الاستثماري، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وضعف الكفاءة الإنتاجية، وارتفاع نسبة المكون الخارجي إلي الناتج المحلي الإجمالي، والاعتماد علي الاستيراد٠٠ الخ

وتهدف سياسة توجيه الطلب إلي معالجة كل من التضخم والبطالة في آن واحد من خلال سياسة اقتصادية تعمل علي تحويل الطلب داخل المجتمع المعني بالدراسة من

طلب استهلاكي إلي طلب استثماري، بحيث تتحول كل زيادة في الدخول إلي زيادة في الطلب الاستثماري وليس الاستهلاكي ومن ثم زيادة مستوي التشغيل والإنتاج وانخفاض معدل البطالة، في حين يتوقف معدل التضخم عن الزيادة نتيجة استقرار مستوي الطلب الاستهلاكي المحرك الأساسي للزيادة في الأسعار، وزيادة مستوي الإنتاج نتيجة الزيادة في الإنفاق الاستثماري. أما عن كيفية إحداث ذلك فإنها تتم من خلال إتباع سياسة مالية ونقدية واجتماعية تعمل علي خفض الميل الحدي للاستهلاك وزيادة الميل الحدي للادخار والاستثمار ، وفيما يتعلق بالسياسة المالية ، فإنه يتعين فرض ضرائب غير مباشرة علي السلع الاستهلاكية بمعدلات تمييزية ، بحيث يزداد معدلها مع زيادة درجة رفاهية السلعة، مع إلغاء أي امتيازات أو دعم إنتاج لهذه السلع ، وذلك لتخليص المجتمع من الاستهلاك الترفي والتفاخري، وتخفيض الميل الحدي للاستهلاك.

المتطلب الثاني: تطبيق حوافز ضريبية لتشجع الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة:

ويتم ذلك من خلال إقرار حزمة من الإعفاءات الضريبية ، والحوافز التمويلية بشروط ميسرة للمشروعات الجديدة، لإتاحة الفرصة للاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة وغير المستغلة وتوجيه الطلب بتخصيص مساحات من الأراضي غير المستغلة (للزراعة أو الصناعة أو للقطاع العقاري) وتوزيعها بصورة مجانية أو بسعر التكلفة أو علي أقساط علي الراغبين في الدخول في أنشطة استثمارية وهو ما يضمن قيام هؤلاء الأفراد بتوفير مبالغ كبيرة وإنفاق جزء كبير من أموالهم علي إنشاء المشروعات وليس شراء الأصول، وتشغيل جزء من القوي العاملة ، وزيادة الإنتاج ، بدلاً من توجهها إلي النشاط الاستهلاكي وشراء العقارات الذي يزيد من الضغوط التضخمية.

فالسياسة الضريبية لها دور ملموس في تشجيع وزيادة حجم ونوعيه معينه من الأنشطة من خلال:

– تقديم مجموعة متكاملة من الحوافز الضريبية للمشروعات الأكثر إفادة لعمليات التنمية الاقتصادية مثل مشروعات الحديد والصلب ومن أمثلة الحوافز إعفاء

واردات هذه المشروعات من الخامات والعدد والآلات من الضرائب الجمركية وترحيل الخسارة إلى الأمام لفترة أطول من غيرها من المشروعات.

– العمل على تشجيع الصناعات التي تهدف إلى إنتاج سلع تحل محل الواردات من خلال استخدام أسلوب المعدلات التمييزية بحيث يتم تصميم جداول ضريبية تتناقص فيها معدلات الضريبة مع زيادة نسبة المكون المحلى في الصناعة على أن يتم تطبيق هذا الحافز في الصناعات التي يسهل فيها فصل المكونات المستخدمة في الإنتاج وأن تكون الصناعة مهمة للاقتصاد الوطني كما يمكن ربط هذا الحافز بمدى استخدام العمالة المحلية في الصناعة مما يشجع على زيادة نسبة التوظف والحد من البطالة.

– الاعتماد على ضرائب الدخل التصاعدية حيث أنها تعتبر أحد عناصر المرونة التلقائية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ففي فترات الرواج والتضخم تزداد الدخول فتزداد نسب الاستقطاع الضريبي والعكس في حالة الكساد ولذلك يتعين تعديل جدول الأسعار التصاعدية للضريبة بحيث يكون أقرب للتصاعد من الضريبة نسبة ثابتة ويكون ذلك بزيادة عدد الشرائح وتوسيع مدى كل شريحة وزيادة السعر الحدي للضريبة.

– العمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي في منظومة الاقتصاد القومي حيث توجد عماله ووظائف غير رسمية في الشركات بكافة المجالات تصل إلى ٤٨٪ ويمكن تشجيع هذه الشركات على الاندماج في الاقتصاد الرسمي من خلال منحها بعض الحوافز الضريبية في البداية وإخضاعها لسعر ضريبة منخفض.

– العمل على تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تنمية رأس المال البشرى مما يساهم في زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي وذلك من خلال تشجيعه على التبرع لإنشاء المدارس والمستشفيات وإعداد برامج تدريب وإنشاء الطرق والكباري مع اعتبار هذه المصروفات من التكاليف واجبة الخصم عند المحاسبة الضريبية له في نهاية العام.

– العمل على دعم وتطوير كفاءة الإدارة الضريبية بهدف زيادة نسبة الالتزام الضريبي وتقليل نسب التهرب الضريبي.

المتطلب الثالث: توجيه السياسة الإنفاقية لتبني الصناعات الصغيرة وخلق الأعمال

الهدف من هذه السياسة هو استغلال نقاط الضعف في الاقتصاد المصري واستخدامها كوسيلة لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية، فالاقتصاد المصري يعاني من عدة مشكلات أهمها:

ارتفاع معدلات البطالة: حيث وصل معدل البطالة إلي ١٠.٤٥٪ عام ٢٠٢٠ وإن كان قد انخفض إلي ٧.٤٪ عام ٢٠٢٢وفقاً لتقارير البنك الدولي إلا أنه لازال مرتفع نسبياً مقارنة ب ٦.٢٧٪ كمتوسط عام للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل التي تنتمي إليها مصر لذات العام[٣٦].

وجود مساحات شاسعة ونسبة كبيرة من الموارد الاقتصادية غير المستغلة: حيث بلغت المساحة المأهولة بالسكان نسبة إلي المساحة الكلية لمصر ٦.٨٪ فقط وفقاً لتقديرات هيئة المساحة الكلية في ٢٠١٩[٣٧]، وهذا ما يعني أن المساحة غير المأهولة والتي تمثل موارد اقتصادية غير مستغلة تمثل ٩٣.٢٪ من المساحة الكلية لمصر.

عجز هيكلي دائم ومستمر في الموازنة العامة للدولة: والذي وصل إلي ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠ بمتوسط عام ١٠.٢٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للفترة ٢٠٠٩-٢٠٢٠ [٣٨]، وهذا ما يعني ضعف القدرة علي زيادة الإنفاق العام أو أن زيادة الإنفاق العام سوف يترتب عليها مزيد من العجز أو العبء علي الموازنة العامة للدولة.

كثرة الحاجات العامة وتعددها: فالواقع أن مصر لا تزال دولة نامية والمجتمع المصري لا زال يفتقر إلي العديد من الحاجات والمشروعات العامة التي توفر له سبل الرفاهية والحياة الكريمة ( وهذا ما اتجهت إليه مصر حاليا من خلال المبادرة

---

[٣٦] - قاعدة بيانات البنك الدول، مؤشرات التنمية الاقتصادية، ٢٠٢١/٥/١٠

[٣٧] - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر ٢٠٢٠، اصدارات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء القاهرة، ٢٠٢٠.

[٣٨] - وزارة المالية، التقرير المالي الشهري يناير ٢٠١٥ – ٢٠٢١ ، القاهرة ، مجلد ١٠-١٦، العدد٣.

الرئاسية حياة كريمة للتنمية الريفية) ، فعلي مستوي الجمهورية يمكن القول أن لا توجد مدينة أو قرية أو نجع أو عزبة لا تحتاج إلي أحد أو بعض المشروعات العامة سواء رصف طرق أو توفير الكهرباء أو الطاقة أو المياه أو المدارس أو المستشفيات٠٠٠الخ. وهذا ما يمثل فرصة كبيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية فإذا كانت الحاجة هي أم الاختراع فإن كثرة الحاجات العامة وتعددها يجب أن تكون هي المحرك والدافع الرئيسي للتنمية الاقتصادية.

وبناءاً علي العرض السابق فإن سياسة خلق الأعمال المقترحة تقوم علي ما يلي:

– فتح المجال أمام المجتمع المدني والوحدات المحلية للمدن والقرى لاختيار المشروعات التي يتم تنفيذها تحت شعار مشروعات التنمية العاجلة (مبادرة حياة كريمة) علي أن يتم تمويل تنفيذ وإنشاء هذه المشروعات وفقاً لاتفاق ثلاثي بين الحكومة وقطاع البنوك أو المؤسسات المالية والشركات التي تقوم بالتنفيذ، وذلك علي النحو التالي.

– تتولي مؤسسات المجتمع المدني والوحدات المحلية بالمدن والقرى استطلاع رأي المجتمع بخصوص المشروعات العامة التي يحتاج إليها المجتمع وترتيبها حسب الأهمية وأولويات التنفيذ وإرسالها إلي المحافظات والجهات المعنية بتنفيذها ، ويعد قبول المجتمع المدني بها إقرار بقبولها وتحمل تكاليف إنشائها وفقاً لبرنامج مشروعات التنمية العاجلة المقترح علي أن يتم تقسيم تكاليف إنشاء هذه المشروعات علي جميع الأسر الكائنة داخل المدينة أو القرية والتي استفادت من المشروع وتحصيلها علي أقساط شهرية تتناسب مع الحالة الاجتماعية ، وذلك مع فواتير الكهرباء أو المياه علي سبيل المثال وفقاً لاتفاق مبرم مع هذه الشركات. ويمكن أن تتحمل الحكومة نسبة من تكلفة هذه المشروعات لتشجيع المجتمع المدني علي الريادة والمشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق. هذا وتعد هذه الأقساط ضريبة علي الريع العقاري والزيادة في قيمة العقارات نتيجة التوسع في إنشاء المشروعات العامة والخدمات في المدينة أو القرية.

وبالتالي تتلخص مهمة الحكومة في:

– تلقي طلبات إنشاء المشروعات العامة وفقاً لبرنامج مشروعات التنمية العاجلة (مبادرة حياة كريمة) ودراستها وحساب تكاليف إنشائها ، وتكاليف تمويلها مع قطاع البنوك والمؤسسات المالية وفقاً للمدة الزمنية لإنشاء المشروع وتحصيل أقساط التكاليف.

– تحديد المنطقة التي سوف تستفيد من المشروع وعدد الأسر والقاطنين بها، وحساب ما تتحمله كل أسرة والقسط الشهري الذي يجب تحصيله والذي يشترط أن يكون متلائم مع القدرة المالية والظروف الاجتماعية السائدة في المجتمع.

– عقد اتفاق ثلاثي بين الحكومة والمؤسسات المالية وشركات المقاولات حيث تقوم الحكومة بالإشراف والرقابة، والمؤسسات المالية بالتمويل ، وشركات المقاولات بالتنفيذ، علي أن تقوم الحكومة بتحصيل الأقساط الشهرية مع المساهمة بنسبة من التكلفة، وتسديد قيمة القروض إلي البنوك والمؤسسات المالية.

وبناءا علي العرض السابق تكون الحكومة قد تمكنت من خلق الأعمال وإنشاء عشرات الآلاف من المشروعات العامة وتوفير مئات الآلاف من فرص العمل في نفس الوقت، بالإضافة إلي التخلص من جزء كبير من أعباء وتكاليف الإنفاق العام الذي يقع علي عاتق الموازنة العامة للدولة ويسبب عجز الموازنة.

وبناء علي هذا المقترح من المفترض أن يحدث تغير في دور الحكومة في النشاط الاقتصادي حيث يتكفل أعضاء المجتمع بكل مدينة أو قرية أو منطقة بعبء تنميتها والإنفاق علي المشروعات العامة التي تحقق النفع العام المحدود والمباشر لأهالي منطقة معينة ، بينما يقتصر دور الحكومة علي الإنفاق علي المشروعات العامة ذات النفع غير المحدود والتي تصب في مصلحة المجتمع والدولة ككل أو غالبية أعضائها.

والسياسة الإنفاقية للدولة لها دور كبير في علاج هذه الظاهرة فقد عانت مصر خلال الفترات الماضية من انخفاض حجم المخصص للإنفاق الاستثماري في الموازنة

العامة للدولة (٢.٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي) نتيجة لزيادة الحد الأدنى للأجور والمعاشات وتضخم حجم الدين المحلى والأجنبي وفوائد الدين وعلى ذلك فانه خلال الفترة الماضية كان تركيز السياسة المالية بموازنة الدولة علي الإنفاق الجاري والذي نسعى إلي تحقيقه خلال الفترات القادمة ليس تخفيض حجم الإنفاق العام بل ترشيده بما يؤدى إلى زيادة كفاءة وفاعلية استخدام الموارد المحدودة وفى هذا الإطار نقترح ما يلي:

– زيادة مخصصات الإنفاق الاستثماري في الموازنة العامة للدولة من أجل زيادة مشروعات البنية التحتية في المناطق الجاذبة للاستثمار. وقد اهتمت مصر خلال الفترات الأخيرة بهذا الأمر حيث تم إعادة رصف العديد من الظروف كطريق مصر إسكندرية الصحراوي ومحور التعمير ومحور روض الفرج والطريق الدائري وطريق بورسعيد وشرم الشيخ وطريق الإسماعيلية ولازال هناك الكثير من الطرق المتهالكة التي تحتاج إلى إعادة تطوير والهدف من هذه السياسة هو تخفيض تكاليف الاستثمار بما يشجع المستثمرين على ضخ المزيد من الأموال في الاستثمارات الجديدة.

– التوسع في عقد المؤتمرات الاقتصادية الجادة من أجل توفير معلومات للمستثمر عن مجالات الاستثمار المتاحة بالدولة هذا بالإضافة إلى توفير جهة مسئولة عن توفير المعلومات الكاملة عن هذه الفرص الاستثمارية المتاحة بما يساعد المستثمر في إعداد دراسة جدوى دقيقة تعظم المنافع الصافية للمشروع.

– الاشتراك مع المستثمر في رؤوس أموال بعض المشروعات القومية الكبرى خاصة في مجال توليد الطاقة الكهربائية مما يعمل على إزالة مخاوف المستثمر الأجنبي.

– زيادة الإنفاق على برامج دعم رأس المال البشرى في مجالات التعليم والتدريب والرعاية الصحية بما يؤدى إلى زيادة إنتاجية القوى البشرية وزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي تدريجياً.

– نظراً لما تشهده مصر في الآونة الأخيرة من انخفاض مضطرد في سعر الصرف للحملة أمام الدولار فان السياسة الاتفاقية للدولة عليها تقديم الدعم (النقدي والعيني) للصناعات التي تنتج سلع بديلة للواردات خاصة في مجال السلع الإستراتيجية مثل القمح والأدوية والحديد والصلب بما يؤدى إلى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات وتحسين وضع قيمة العملة الوطنية.

المتطلب الرابع: تجنب الاقتراض من البنك المركزي

يتعين علي السلطات المالية في الدولة اتخاذ قرارات مشددة للحد من الاقتراض من البنك المركزي للتمويل المحلي لعجز الموازنة سواء كانت قروض مباشرة أو غير مباشرة، وإعادة النظر في تعديل المادة (٢٧) من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ والتي تلزم البنك المركزي بتقديم تمويلاً للحكومة بناءاً علي طلبها لتغطية العجز الموسمي في الموازنة العامة.

ثانياً: بالنسبة للسياسة النقدية.

يشير مفهوم السياسة النقدية إلي عملية استخدام مجموعة من الأدوات والسياسات الهادفة إلي التأثير علي المعروض النقدي بشكل خاص ، والأداء الاقتصادي بشكل عام وتمثل أيضاً الإجراءات المعتمدة من الحكومة أو السلطة النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة[٣٩].

وتهدف السياسة النقدية إلي التأثير علي النشاط الاقتصادي والمحافظة علي استقراره والحد من مشكلة التقلبات الاقتصادية التي تصاحب التضخم، والركود ، والكساد لتحقيق أهداف معينة أهمها الحفاظ علي المستوي العام للأسعار واستقرار سوق الصرف الأجنبي ودعم استقرار سوق المال وجذب الاستثمارات ، فالفكر الاقتصادي الحديث يميل إلي توسيع مفهوم السياسة النقدية ليشمل تنظيم سيولة الاقتصاد القومي في مجموعه دون الوقوف عند

[٣٩] - محمد رشوان سليم ، أثر السياسة المالية والنقدية علي النمو الاقتصادي المصري، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ،العدد الأول ، ٢٠١٨ ، ص: ١٩٦.

حدود الرقابة علي عرض واستخدام النقود بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي[٤٠]

وفي ضوء ما سبق يتضح أن السياسة النقدية تعد نوعاً من أنواع الإدارة لحركة التوسع والانكماش في المعروض النقدي ، بحيث تمنع معدل النمو النقدي من الهبوط إلي مستوي قد يعوق النشاط الاقتصادي ، وكذلك من التوسع إلي المستوي الذي قد ينشأ عنه ضغوط تضخمية.

ويلاحظ أن الجهة المنوطة بتحقيق أهداف السياسة النقدية هو البنك المركزي والذي منحه القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ درجة كبيرة من الاستقلالية ونظم العلاقة بينه وبين الحكومة ، فوفقاً للقانون السابق البنك المركزي يعد مستشاراً ووكيلاً مالياً عن الحكومة ، ويقوم بأعمال مصرف الحكومة ، ويتقاضي مقابلاً عن الخدمات التي يؤديها لها وللأشخاص الاعتبارية العامة طبقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية الخاصة بهر بها قرار من مجلس إدارة البنك، وينوب عن الحكومة في إصدار إذون الخزانة والسندات الحكومية بأنواعها وآجالها المختلفة، ويقدم للحكومة المشورة بشأنها، ويقدم تمويلاً للحكومة بناءاً علي طلبها لتغطية العجز الموسمي في الموازنة العامة في حدود معينة ولمدة محددة فقط ويسترده بعد أجل محدد من تاريخ تقديمه.

وقد تناولت العديد من الدراسات التطبيقية قياس درجة الاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي المصري[٤١] إلا أنها توصلت إلي أنه

---

[٤٠] - منال جابر أحمد ، تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٧ ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد ٤ ، ٢٠١٧ ، ص: ٤٩١.

[41] – Bessma et. Al, "Central Bank Independence in North Africa", Centre for International Governance Innovation, Policy Brief, No.36, March 2014, p:7.

لا يتمتع بدرجة كافية من الاستقلال تمكنه من القيام بمهامه بشكل فعال، بالرغم من السلطات العديدة المخولة له في القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣.

وعليه فإنه الإستراتيجية المقترحة فيما يتعلق بالسياسة النقدية تتمثل في:

١- منح درجة أكبر من الاستقلالية للبنك المركزي من خلال إعادة النظر في سلطاته وعلاقته بالحكومة وفقاً للقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، لكي يتمكن من ممارسة عمله كسلطة مسئولة عن إعداد وتنفيذ السياسة النقدية، فضلا عن تنسيق أعماله مع السلطات المالية بالدولة.

٢- تفعيل التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية من خلال لجان تنسيق رسمية تضم أعضاء من البنك المركزي ووزارة المالية ، علي أن يكون هناك لقاءات دورية لهذه اللجان لتبادل المعلومات وتنسيق الأهداف والإجراءات اللازمة لإدارة الدين والإدارة النقدية.

٣- محاولة استخدام سعر صرف موازي أقل من السعر الرسمي لدعم بعض القطاعات والصناعات الأساسية المعتمدة علي الواردات وذلك للحد من تكلفة الواردات ومعدلات التضخم وتخفيف مخاطر صدمات العرض علي الاقتصاد.

٤- التزام البنك المركزي بمعدل مستهدف للتضخم ومدي زمني للوصول إليه.

---

أنظر أيضاً

- **Ibrahim L. Awad, " Towards Measurement of political pressure on central banks: The case of The central bank of Egypt", University of Economics, Prague Economic Papers, Vol. 17, No. 3, 2008, p: 254.**

٥- زيادة فعالية المؤسسات المالية لتعزيز آلية عمل السياسة النقدية ، وزيادة الائتمان الموجه للقطاع الخاص ، وخاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

٦- فتح قنوات للادخار والاستثمار الآمن تتناسب مع صغار المستثمرين والمدخرين والثقافة الدينية والاجتماعية لهم: حيث يعاني المجتمع المصري من انخفاض الميل الحدي للادخار والاستثمار (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالدول التي تنتمي إلي نفس شريحة الدخل، فقد بلغت نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلي الناتج المحلي ١٧.٣٣٪ عام ٢٠١٩ بمتوسط عام ١٤.٨٪ للفترة (٢٠١١ - ٢٠١٩ ) مقارنة ب ٢٥.٦٪ ومتوسط عام ٢٥.٨٪ للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل التي تنتمي إليها مصر[٤٢]، ويرجع ذلك إلي ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك نتيجة الانفتاح الاقتصادي وتطور وسائل الإعلام وارتفاع أثر المشاهدة، بالإضافة إلي ضعف ثقافة الادخار والاستثمار ، وعدم تناسب قنوات الادخار والاستثمار مع الثقافة الدينية والاجتماعية لغالبية المجتمع المصري، حيث تعتمد علي سعر الفائدة الذي تعتبره نسبة كبيره من المصريين محرم شرعاً أو شبهه، وهذا ما يعكس أهمية فتح قنوات آمنة للادخار والاستثمار تتناسب مع الثقافة الدينية والاجتماعية للمجتمع المصري.

---

[٤٢] - قاعدة بيانات البنك الدول، مؤشرات التنمية الاقتصادية، ٢٠٢١/٥/١٠
http://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&series=GC,XPN.COMP.CN&country=EGY
https://data.albankaldwli.org/indicator/NY.GNS.ICTR.ZS?locations=XN
https://data.albankaldwli.org/indicator/NE.GDI.FTOT.ZS?end=2019&locations=EG-XN-XT
https://data.albankaldwli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=EG-XN&view=chart

## أهمية التكامل بين أدوات السياسة المالية والنقدية لعلاج مشكلة الركود التضخمي:

يتنازع الأدب الاقتصادي مدرستان لكل مدرسة رؤيتها المغايرة للأخرى وهما المدرسة الكينزية بقيادة جون ماينرد كينز، والمدرسة النقدية بقيادة ملتون فريدمان، فتري النظرية الكينزية أن السياسة المالية أكثر فاعلية من السياسة النقدية في تحفيز النشاط الاقتصادي ومعالجة اختلالاته سواء أكانت ظروف تضخم أم كساد وركود ، وقد استندت النظرية في رؤيتها هذه علي مكونات الطلب الكلي ولاسيما الإنفاق الحكومي والضرائب التي تعد أبرز أدوات السياسة المالية ، وعليه فإن إتباع سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو الاثنين معاً يكون أكثر فاعلية من السياسة النقدية في معالجة الركود الاقتصادي وتحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الدخل القومي والطلب الكلي ، كما أن إتباع سياسة مالية انكماشية بتخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب أو الاثنين معاً يكون أكثر فعالية من السياسة النقدية في معالجة مشكلة التضخم مما يؤدي إلي تخفيض الدخل القومي والطلب الكلي[٤٣].

وتري النظرية النقدية أن السياسة النقدية أكثر فاعلية من السياسة المالية في زيادة حجم الناتج (الدخل) والعمالة والاستقرار الاقتصادي الكلي الشامل، حيث تستند المدرسة النقدية إلي مسلمة أساسية مفادها أن العرض النقدي هو المحدد الرئيسي للتغيرات قصيرة المدى في الناتج الأسمى والتغيرات طويلة الأجل في الأسعار[٤٤].

---

[٤٣] - محمد أحمد الحاوي ، قياس الأهمية النسبية للسياسة المالية والنقدية في حفز النمو الاقتصادي في اليمن: دراسة قياسية باستخدام منهج التكامل المشترك ، مجلة الدراسات الاجتماعية ، جامعة العلوم الاجتماعية، مجلد ٢٥ ، العدد ٤ ، ٢٠١٩ ، ص: ٤.

[٤٤] - ساموبلسون بول آ. ، ونورد ويليام د. الاقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠٠٦.

وهذا يعني أن المتغير الاستراتيجي الأكثر تأثيرا في اتجاهات الدخل والناتج والتشغيل والأسعار هو العرض النقدي والذي يعتبر المحدد الأول لنمو الناتج المحلي الأسمى، حيث يري أصحاب المدرسة النقدية أن الطلب الإجمالي الأسمى يتأثر بشكل أساسي بالتغيرات في العرض النقدي، معتقدين بضآلة تأثير مكونات الطلب الكلي الأخرى كالإنفاق الحكومي والضرائب علي النحو الذي يمكن التغاضي عنه سواء في المدى القصير أو المدى الطويل.

وهناك ثمة إجماع بين الاقتصاديين علي أن كلا من السياستين المالية والنقدية سواء أكانت بصورة مجتمعة أو منفردة لهما تأثيرهما علي النشاط الاقتصادي، ويتركز الاختلاف في درجة الفعالية أو الأهمية النسبية لكل منهما التي مازالت محل جدل بين النقديين والكينزيين.

وخلاصة ما سبق إن التعصب لأي من السياسة المالية أو السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ليس له ما يبرره، حيث أن استخدام إحداهما بمفردها لا يغني عن ضرورة استخدام الأخرى، فكلاهما لا تقل أهمية عن الأخر في العمل علي الخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فالسياسة المالية تسهم بدور هام في تحقيق استقرار الأسعار وليس السياسة النقدية بمفردها، كما أن السياسة النقدية بتأثيرها علي معدل الفائدة وبالتالي حجم الاستثمار وحجم الإيرادات العامة، وهو ما يؤثر بالتبعية علي السياسة المالية، ومن ثم هناك ضرورة للتنسيق والتكامل بين السياستين المالية والنقدية.

ويلاحظ أن فعالية أي من السياستين المالية أو النقدية يتوقف علي دعم كل منهما الأخرى، فصحة النظام المالي تؤثر في إدارة السياسة النقدية ، والعكس صحيح ، ويتعين الاستفادة بالمزايا

النسبية لكلا السياستين، ومحاولة تحديد توليفة منهما مما يساعد علي تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي[٤٥].

## النتائج:

تناولت هذه الدراسة تحليل ظاهرة الركود التضخمي في النظريات الاقتصادية المختلفة بغرض معرفة أسباب حدوثها مع التطبيق علي الاقتصاد المصري وقد تم التوصل إلي عدة نتائج أهمها:

١- هناك جدلاً واسعاً بين المدارس الاقتصادية المختلفة سواء في تفسير أسباب حدوث هذه الظاهرة أو في طرق علاجها، وأن محاولة علاج هذه الظاهرة بأحد السياسات الاقتصادية المنفردة عادة ما ينتهي بتخفيض أحد المتغيرين مع الإضرار بالمتغير الآخر.

٢- الركود التضخمي ظاهرة تصيب اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة علي حد سواء وإن كان تأثيرها يختلف حدته من دولة لآخري، والذي يتمثل في تصاعد معدلات التضخم والبطالة يصاحبه غالباً انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

٣- أن علاج هذه المشكلة يتطلب معرفة الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة ، وكيفية التأثير في كلا المتغيرين التضخم والبطالة نحو الانخفاض في الوقت ذاته.

٤- إن الاقتصاد المصري يعاني من ظاهرة الركود التضخمي طوال فترة الدراسة باستثناء السنوات من ١٩٩٨-٢٠٠٢ ، وكان معدل التضخم هو المحرك الأساسي لمعامل الركود التضخمي صعوداً وهبوطاً حيث كان يتراوح بين ٩٪ إلي ٢٣٪ مما يشير إلي أن إجمالي الفترة يمكن اعتبارها فترة تضخم ، أما معدلات البطالة فقد اتسمت بالارتفاع والاستقرار النسبي مقارنة بمعدلات التضخم طوال فترة الدراسة بما يفوق نسبة ٤٪ وهو ما يشير إلي أن إجمالي الفترة يمكن اعتبارها فترة ركود.

---

[٤٥] - أحمد حلمي مجاهد، التأثيرات المتبادلة للسياسات المالية والنقدية وأثرها علي النمو الاقتصادي: الحالة المصرية ١٩٩٠ – ٢٠١٢ ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، ٢٠١٦ ، ص: ٥٦١.

٥- من أهم أسباب حدوث ظاهرة الركود التضخمي في الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة طبيعة الهيكل الاقتصادي لهذه الدول والتخصص في إنتاج المواد الأولية، وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، وانتقال تأثير التضخم المستورد نتيجة ارتفاع الميل المتوسط للاستيراد وطبيعة هيكل الواردات. وانخفاض سعر صرف العملة المحلية وانخفاض حصيلة الصادرات مما ينعكس سلباً علي الاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي والتشغيل ، هذا إلي جانب فرض سياسات معينة من جانب السلطات الدولية علي هذه الدول في ضوء برامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي التي يقدمها صندوق النقد والبنك الدولي ، يشترط تطبيق بعض الإجراءات والسياسات التي تؤدي إلي رفع معدلات التضخم مثل زيادة أسعار المحروقات والطاقة، وإلغاء الدعم، وزيادة سعر الفائدة، والضرائب غير المباشرة، وزيادة أسعار الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين ، كل هذا ساهم في رفع معدلات التضخم ومن أهم الأسباب التي أدت إلي حدوث ركود اقتصادي: العمل علي تطبيق سياسة انكماشية، وخفض الإنفاق الحكومي، وتخفيض عدد العاملين بالقطاع الحكومي والعام، والحد من الزيادة في الأجور، وهذا ما أدي إلي زيادة التضخم والبطالة في نفس الوقت وظهور الركود التضخمي في الدول النامية، وذلك بالإضافة إلي السياسات النقدية والمالية الخاطئة التي اتبعتها هذه الدول في محاولة لرفع معدلات الاستثمار وتمويل التنمية الاقتصادية ، حيث لجأت معظم هذه الدول إلي سياسات التمويل بالعجز أو الاقتراض في ظل جمود الجهاز الإنتاجي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك.

٦- إن عدم كفاءة السياسات المالية والنقدية في علاج مشكلة الركود التضخمي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر خاصة خلال السنوات الأخيرة ويرجع ذلك إلي التشخيص الخاطئ للمشكلة ومن ثم خطأ السياسات المعالجة، فقد تم التشخيص علي أنه زيادة في الطلب الكلي ومن ثم تم اتخاذ التدابير اللازمة لخفض الطلب الكلي من خلال رفع سعر الفائدة علي الودائع والمدخرات وتخفيض الدعم وزيادة وتفعيل بعض الضرائب ورغم ذلك لم يحدث تحسن في معدلات التضخم أو البطالة ، وهذا ما يؤكد صحة الفرض الأول حيث أن علاج المشكلة يتطلب تصميم السياسات

المالية والنقدية والتجارية للتأثير علي جانب العرض بزيادته وزيادة مرونته في هذه المرحلة وليس جانب الطلب.

٧- ضعف قدرة السياسة المالية أو السياسة النقدية بالفكر التقليدي عن علاج ظاهرة الركود التضخمي ، فقد أوضحت الدراسة أنه خلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٧ عندما كان هناك تكامل وتنسيق بين السياسة المالية والنقدية تحسنت مؤشرات الأداء الاقتصادي حيث انخفض عجز الموازنة وزاد الناتج المحلي الإجمالي وانخفض المستوي العام للأسعار والبطالة بعكس الفترات الأخرى (١٩٧٩-٢٠٢٢) لم يكن هناك إستراتيجية واضحة للسياسات الاقتصادية أو تنسيق بين السياسات المالية والنقدية وهو ما أدي إلي ضعف كفاءة هذه السياسات في علاج مشكلة الركود التضخمي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وهذا يؤكد صحة الفرض الثاني.

ولذلك أوصي البحث بإعادة النظر في السياسات الاقتصادية بأهمية تطويرها وتكاملها معا وابتكار أدوات جديدة وأفكار خرج الصندوق لعلاج هذه الظاهرة.

## التوصيات:

من خلال النتائج السابقة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تسهم في رفع كفاءة وفعالية كل من السياسة المالية والسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي كالآتي:

١- ضرورة التنسيق بين البنك المركزي كجهة مسئولة عن تنفيذ أهداف السياسة النقدية وباقي الجهات الحكومية المسئولة عن تصميم وتنفيذ السياسة المالية والسياسة التجارية وسياسة سعر الصرف في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة ، والاتفاق علي الأهداف الاقتصادية المطلوب تحقيقها وتحديد المدى الزمني للتنفيذ وإيجاد أسلوب لضمان فعالية التطبيق ومتابعة التنفيذ بحيث يتعين أن يصاحب ارتفاع سعر الفائدة علي المدخرات تخفيض سعر الفائدة علي القروض للصناعات

الصغيرة والمشروعات الصناعية الرائدة المفيدة لعمليات التنمية الاقتصادية والمشروعات التي تنتج سلع بديلة للواردات تجنباً لحدوث أثر سلبي علي هذه المشروعات نتيجة ارتفاع سعر الفائدة علي المدخرات وتجنباً لارتفاع نسبة البطالة في المجتمع.

٢- تحقيق الانضباط المالي والحد من عجز الموازنة العامة للدولة:

أ- في الأجل القصير: بإعادة النظر في مدي ومعدلات الشرائح الضريبية بما يحقق العدالة ويؤدي إلي زيادة الحصيلة الضريبية.

ب- في الأجل الطويل: يتعين العمل علي زيادة الإيرادات العامة بالحد من التهرب الضريبي ، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي ، وترشيد الدعم بالعمل علي إيصاله لمستحقيه.

٣- تشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية إلي السوق المصري وإنشاء مشروعات قومية عملاقة تساعد علي امتصاص جزء من البطالة وخفض معدلها بالإضافة إلي تشجيع القطاع الخاص ومشروعات الصناعات الصغيرة باعتبارها أنشطة اقتصادية كثيفة العمالة ومن ثم تخفيض مشكلة البطالة.

٤- تقسيم المحافظات إلي أقاليم الأشد فقراً ثم الأفقر ثم الأقل فقراً مع ضرورة إعادة تقييم خطط التنمية الاقتصادية الموجهة إلي هذه المحافظات مع إعطاء أولوية إلي المحافظات الأشد فقراً أولاً في برامج التنمية.

٥- العمل علي الاستفادة من المنح والمعونات الإقليمية والدولية في إنجاز خطط التنمية بطريقة منظمة وإرادة سياسية فاعلة من جانب مؤسسات الدولة.

٦- العمل علي زيادة معدلات التدريب والتعليم للطبقة الفقيرة والمهمشة بهدف توجيها إلي سوق العمل المنظم مما ينعكس بالإيجاب علي مستوي دخولها.

٧- زيادة الاعتماد علي الصناعات الغذائية والمنتجات الخشبية وصناعات الملابس الجاهزة باعتبارها صناعات كثيفة العمالة ويمكن أن تحقق المرغوب منها إذا تم الاهتمام بها وتقديم الدعم المناسب لها.

٨- تأمين سلاسل الإمداد والتوريد من خلال تقديم الدعم المتواصل للقطاعات المختلفة وخصوصاً للقطاعات الصناعية والزراعية وتكنولوجيا المعلومات.

## أولاً: المراجع العربية:


-إبراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، ٢٠٠٢.

- أحمد حلمي مجاهد، التأثيرات المتبادلة للسياسات المالية والنقدية وأثرها علي النمو الاقتصادي: الحالة المصرية ١٩٩٠ – ٢٠١٢ ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، ٢٠١٦ .

- الهام حسن بكر، تحليل دور السياسات المالية والنقدية في علاج مشكلة الركود التضخمي مع الإشارة إلي مصر خلال الفترة من ١٩٩٠- ٢٠١٠، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة دمنهور، ٢٠١٥.

- باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد ، وجهة نظر النقديين، ترجمة: عبدالله منصور، عبدالرحمن عبدالفتاح ، دارالمريخ للطباعة والنشر ، السعودية، ١٩٨٧.

- رمضان مقلد ، أسامة الفيل ، النظرية الاقتصادية الكلية ، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية.

- حامد عبدالمجيد دراز، سميرة أيوب ، السياسات المالية، دار فاروس العلمية، الاسكندرية،٢٠١٦.

- زاهد قاسم الساعدي، سامي عبيد التميمي، التضخم الركودي في العراق خلال المدة ١٩٩١ ، ٢٠١٣ ،مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، مجلد ١٢ ، العدد ٤٥ ، ٢٠١٧.

- ساموبلسون بول آ. ، ونورد ويليام د. الاقتصاد ، ترجمة هشام عبد الله ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠٠٦.

- سماح غانم عبدالكريم، التضخم الركودي في الاقتصاد السوري ، أسبابه ونتائجه دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

- سميحة ناصر خليف ، مدن جمهورية مصر العربية، ٢/١١/٢٠٢٠ ، لينك

https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%AF%D9%86

- سهير محمود معتوق، تحرير سعر الفائدة وآثاره المحتملة في جمهورية مصر العربية ، المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، ١٩٩١.

- عبدالقادر محمد عبدالقادر ، رمضان محمد مقلد ، النظرية الاقتصادية الكلية ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٥.

- علاء بسيوني عبدالرؤوف ، الركود التضخمي وسياسات معالجته ، دراسة في النظرية الاقتصادية والحالة المصرية للفترة ١٩٧٩: ٢٠٢٠، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ٢٠٢١.

- علاء بسيوني عبدالرؤوف ، أثر الاختلالات الهيكلية علي التنمية الاقتصادية – دراسة تطبيقية علي مصر خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٥، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ٢٠١٨ .

- علي حافظ منصور ، اقتصاديات النقود والبنوك , دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

- محمد أحمد الحاوري ، قياس الأهمية النسبية للسياسة المالية والنقدية في حفز النمو الاقتصادي في اليمن: دراسة قياسية باستخدام منهج التكامل المشترك ، مجلة الدراسات الاجتماعية ، جامعة العلوم الاجتماعية، مجلد ٢٥ ، العدد ٤ ، ٢٠١٩.

- محمد رشوان سليم ، أثر السياسة المالية والنقدية علي النمو الاقتصادي المصري، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ،العدد الأول ، ٢٠١٨ ، ص: ١٩٦.

- منال جابر أحمد، تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ع٤ ، ٢٠١٧.

- محمد خليل البحيصي ، ظاهرة الركود التضخمي في الدول المتقدمة بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، غزة ، ٢٠١٨.

- هيثم محمد عبد القادر، انعكاسات ثورة ٣٠ يونيه علي الوضع الاقتصادي المصري ، مع التطبيق علي البطالة والركود الاقتصادي، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد٣ ، ٢٠١٥.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الموقع الإلكتروني، احصاءات التوظف والأجور وساعات العمل، ٢٠٢١/١/١٨

https://www.capmas.gov.eg/pages/indicatorsPage.aspx?ind

- قاعدة بيانات البنك الدول، مؤشرات التنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢/٥/١٠

http://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&series=GC,XPN.COMP.CN&country=EGY

https://data.albankaldwli.org/indicator/NY.GNS.ICTR.ZS?locations=XN

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر ٢٠٢٠، اصدارات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء القاهرة، ٢٠٢٠.

- وزارة المالية، التقرير المالي الشهري يناير ٢٠١٥ – ٢٠٢١ ، القاهرة ، م١٠-١٦، ع٣.

- الصفحة الرئيسية لوزارة الكهرباء والطاقة والشركة القابضة لكهرباء مصر، التقرير السنوي٢٠٢١/٢٠٢٢ ، وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة ، القاهرة ،٢٠٢٢.

*www://moee.gov.eg/test_new/Home.aspx*

## ثانياً: المراجع الأجنبية

**- Bessma et. Al, "Central Bank Independence in North Africa", Centre for International Governance Innovation, Policy Brief, No.36, March 2014.**

**- Edward Nelson< Kalin Nikolov, Bank of England Working Paper (Report), 2002.**

- Haberler Gottfried, The problem of Stagflation, Reflections on the Micro foundation of Macroeconomic Theory and Policy, the American Enterprise Institute for Public Policy Research , USA, 1985.

- Harry Cleaver, Supply Side Economics: The New Phase of Capitalist Strategy in the Crisis. Published in 1981 in Babylon (Paris), Metropolis (Rome) and El Gallo Illustrado (Mexico City), Posted By Libcom , Aug 2005, Last Vest: 16/5/2020, Linkhttps://Libcom.org/library/supply-side-economics-cleaver

- Ibrahim L. Awad, " Towards Measurement of political pressure on central banks: The case of The central bank of Egypt", University of Economics, Prague Economic Papers, Vol. 17, No. 3, 2008.

- Mahmud Abdul-Aziz Tony, Investigate the Long- Run Trade-Off between Inflation and Unemployment in Egypt, International Journal of Economics and Finance, Vol,7, 2013.

- Martin Feldstein Supply Side Economics: Old Truths and New Claims, Nber Working Paper Series, National Bureau of Economic Research,Cambridge, MA 02138,Working Paper No. 1792, January 1986.

- Milton Fridman, The Role of Monetary Policy, The American Economic Review,Volume LVIII, Number 1 , March 1968.

-Momi Dahan, The Fiscal Effects of Monetary Policy, International Monetary Fund, Working Paper, No.66, May 1998.

-Patricia S.Pollard,Central Bank Independence and Economic Performance, Federal Reserve Bank of St. Louis Review, Vol. 75, No. 4,1993.